مجلة العلوم العربية والإنسانية
Journal of Arabic Sciences & Humanities
مجلة دورية علمية محكمة ربع سنوية
إدارة الجمعيات والمجلات العلمية
Administration of Scientific Journals & Associations
E-ISSN: 1658-9602
www.jahs.qu.edu.sa

18، (4)، شوّال، 1446
April, 2025

واقع الاستثمار السياحي في المملكة العربية السعودية ودوره في النمو الاقتصادي وحوكمته

The Reality of Tourism Investment in The Kingdom of Saudi Arabia and the Role Thereof in the Growth and Governance of Economy

مشاعل فهد الحارثي[1]* لميعة عبد العزيز الجاسر[2]

[1،2]قسم الجغرافيا، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة الملك سعود، الرياض، المملكة العربية السعودية

الملخص

تسلط هذه الدراسة الضوء على واقع الاستثمار السياحي، والتطور التاريخي لمراحل نشأته، ثم تدرس العلاقة بين الاستثمار السياحي في القطاع الحكومي والقطاع الخاص، وموقع الاستثمار في قطاع السياحة من رؤية 2030 ودورها في تحفيز المشاركة في الاستثمارات السياحية والإمكانات التي أتاحتها لنمو مجال السياحة، ليكون أحد مصادر الدخل القومي في السعودية، حيث أن المملكة تتطلع ليكون الاستثمار السياحي أحد وجهات المستثمرين على المستوى المحلي والعالمي، ولا يخفى علينا أنه يشكل أهم مصادر الدخل الوطني لدى كثير من الدول؛ ولتحقيق الهدف طبقت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي وقياس مدى معامل ارتباط بيرسون ونموذج الانحدار البسيط لمعرفة عمق العلاقة بين المتغير التابع الاستثمار السياحي الخاص والمتغير المستقل الاستثمار السياحي الحكومي، وأظهرت نتائج الدراسة أن العلاقة تكاملية، ارتباطية قوية وتامة بمقدار 99% على مقياس ارتباط معامل بيرسون، ومعدل انحدار بين المتغيرين يساوي 98% ، وتأتي هذه الدراسة في أربعة محاور.

الكلمات المفتاحية: الاستثمار السياحي، حوكمة السياحة، التوزيع الجغرافي للسياحة، التنبؤ بالاستثمار السياحي.

Abstract

This study examines the early development of tourism investment in Saudi Arabia and the interaction between government and private sector roles within the framework of Vision 2030. It highlights how the Vision encourages investment participation and provides tools to support tourism as a growing contributor to national income. The Kingdom aims to position tourism as a major investment hub, both locally and globally, similar to its role in other economies. A descriptive-analytical method, along with Pearson correlation and regression analysis, was used to analyze the link between government (independent) and private (dependent) tourism investment. Results indicate a strong, complementary relationship—99% correlation and 98% in regression

Keywords: Tourism investment, tourism governance, geographic distribution of tourism, Prediction tourism investment.

*المؤلف المراسل Corresponding author

–البحث مستل من رسالة دكتوراة تحت الإعداد.

الإحالة APA Citation:

الحارثي، مشاعل؛ الجاسر، لميعة. (2025). واقع الاستثمار السياحي في المملكة العربية السعودية ودوره في النمو الاقتصادي وحوكمته. *مجلة العلوم العربية والإنسانية*، *18*، (4)، 246-285.

استلم في: 21-04-1446/ قُبل في 12-07-1446/نُشر في 28-10-1446

Received on: 25-10-2024/**Accepted on:** 12-01-2025/**Published on:** 26-04-2025

1. المقدمة

منذ بداية تنمية قطاع السياحة في المملكة العربية السعودية بإشراف الهيئة العامة للسياحة والآثار سابقاً والاهتمام بها في خطط التنمية الخمسية في مراحلها المختلفة وحتى اليوم مع انطلاق رؤية المملكة 2030 وتمثيل القطاع بوزارة السياحة اعتبرت الاستثمارات السياحية العصب الرئيس لتنمية السياحة بشكل عام بما توفره من دخل اقتصادي وفرص وظيفية بالإضافة لتحسين مرافق البيئة السياحية الأساسية والثانوية وهو ما تجلى في السابق بتطوير الوجهات السياحية، تشريع القوانين الملائمة للفترة (الهيئة العامة للسياحة والآثار، 2009)، ويعد الاستثمار السياحي وسيلة فعالة لتحقيق التنمية المستدامة من خلال الأثر الاقتصادي الذي ينعكس على دخل ونمو الدول السياحية، وقد سعت المملكة العربية السعودية للاهتمام به لما له من أثر الفعال على صعيد الاقتصاد، المجتمع، الثقافة، البيئة. وهو ما انعكس عليها من خلال تشجيع الاستثمارات في القطاع، وتحفيز المستثمر المحلي والأجنبي، مما أدى إلى نمو مشاريع حديثة وخطط تنموية تصل إلى عام 2030، ولذلك ستناقش هذه الدراسة أربعة محاور رئيسة وهي كالتالي:

أولاً: قطاع السياحة في خطط تنمية المملكة العربية السعودية.

ثانياً: تطور الاستثمار السياحي والسياحة قبل وبعد رؤية المملكة 2030 وأثره في النمو الاقتصادي.

ثالثاً– التوزيع الجغرافي للحركة السياحية في المملكة.

رابعاً: حوكمة القطاع السياحي والتنبؤ المستقبلي للقطاع.

1 .2. موضوع الدراسة وأهميتها

تعالج هذه الدراسة إسهام القطاع السياحي في الناتج المحلي الوطني من حيث أثر الاستثمار السياحي على نمو القطاع وركوده، من خلال تحليل وقياس إسهام كلٍّ من القطاع الحكومي والقطاع الخاص في الاستثمار السياحي مما يكشف العلاقة بين الاستثمار الحكومي والخاص في القطاع السياحي لإعادة توجيه الاستثمار بشكل فاعل، فهي بذلك دراسة استكشافية. وذلك للخروج بدراسة تتوافق مع رؤية المملكة 2030 وتوجهها لتنويع مصادر الدخل عن طريق تنشيط السياحة وجذب الاستثمارات لكافة القطاعات على المستويين الخاص والحكومي.

تبرز أهمية الموضوع العلمية في أن هذه الدراسة:

–تتناول أحد جوانب رؤية المملكة 2030 وهو توجهها لبرامج وسياسات تنموية من خلال الاستثمار في قطاع السياحة وهي الصناعة الواعدة في المملكة والتي تتوفر إمكاناتها بشكل جلي على المستوى الطبيعي والبشري.

–تعد الدراسة من الدراسات الحديثة؛ حيث إن هناك ندرة في الدراسات التي تبحث في الاستثمار السياحي في المملكة وخاصة بعد رؤية المملكة 2030. وحداثة الموضوع تكمن معالجتها في الناحية الجغرافية وتوزيع الاستثمارات الجغرافي وتطورها.

كما تأتي الأهمية التطبيقية ممثلة في نتائج الدراسة التي تساعد صناع القرار بشأن العمل على تحسين، تطوير، وتنمية الاستثمار السياحي للوصول إلى مستهدفات الرؤية وتحقيقها.

1. 3. مشكلة الدراسة

لما رأت المملكة مشكلة الاعتماد على مصدر دخل واحد وهو النفط وعدم التنوع في باقي الموارد الاقتصادية، ولما كان هذا المورد ناضباً وغير متجدد، والتجارة العالمية في مجال الطاقة تتجه لتحولات أخرى مما أدى إلى تقلبات في أسعار النفط وهو ما يشكل أزمة اقتصادية لمنتجيه وعائقاً نحو التنمية المستدامة في الموارد الاقتصادية وخاصة المعتمدين عليه كمورد وحيد، لذلك ووفق رؤية المملكة 2030 اتجهت المملكة نحو تنويع مصادر الدخل عن طريق تفعيل الموارد والإمكانات التي حباها الله بها من مقومات طبيعية وبشرية، والتركيز على المنتج السياحي الذي تحظى به المملكة، ولما كان هناك دعم حكومي للاستثمار السياحي فإن القطاع الخاص يحتاج إلى تكثيف دوره وهو ما تحاول المملكة القيام به عن طريق تحفيز القطاع الخاص ودعمه؛ وذلك لأن إسهام الاستثمار بنوعيه في اقتصاد المملكة سيكون له دور في تنمية الاقتصاد الوطني، وما دل على ذلك أن الرؤية السعودية فتحت أبواب المملكة على مصراعيها للترحيب بالمستثمرين السعوديين، الخليجيين، والدوليين على حد سواء، وإعطائهم امتيازات استثنائية، بالإضافة إلى عمل إصلاحات جوهرية في الاقتصاد عن طريق إنعاش القطاع السياحي وخلق الاستثمارات، وتشير توقعات منظمة السياحة العالمية[1](الأمم المتحدة للسياحة) أن القطاع السياحي واعد وسيضيف ما يقارب 300 مليار ريال سعودي إلى الناتج المحلي السعودي بحلول 2026 (مشاريع السعودية وآخرون، 2019، ص. 12)، كما سجل القطاع السياحي أعلى ناتج له على مستوى الدول العربية حيث بلغ 79.5 مليار دولار في عام 2019 (إسماعيل وقاسم، 2020، ص. 7)، كما ستنفق الحكومة مايقارب 800 مليار دولار على شكل استثمارات حكومية في قطاع السياحة السعودي بحلول العام 2023 (وكالة الأنباء السعودية [واس]، 2023)، وهو ما انعكس نتائجه على توجه المستثمرين محلياً وعالمياً إلى الاستثمار السياحي في المملكة وذلك حسب رؤية المملكة 2030، ودعمها للنمو الاقتصادي بشكل عام والاستثمار السياحي، ومن خلاله تبرز الحاجة في هذه الدراسة إلى معرفة العلاقة بين الاستثمار الحكومي والاستثمار الخاص في قطاع السياحة خلال فترة الدراسة.

1. 4. أهداف الدراسة

-تهدف الدراسة إلى تحليل واقع الاستثمار السياحي قبل وبعد رؤية المملكة 2030 وحوكمة القطاع.

-تحليل وقياس طبيعة العلاقة بين الاستثمار الحكومي في قطاع السياحة والاستثمار الخاص.

-تهدف إلى الكشف عن التغيرات الاستثمارية في قطاع السياحة التي جاءت بها رؤية المملكة 2030.

1 .5. تساؤلات الدراسة

-ما واقع الاستثمار السياحي في المملكة العربية السعودية بعد رؤية 2030؟

-ما طبيعة العلاقة بين الاستثمار الحكومي والاستثمار الخاص في قطاع السياحة؟

-ما دور الاستثمار السياحي في النمو الاقتصادي للملكة؟

-ما مستقبل الاستثمار السياحي في المملكة؟

1. 6. فرضية الدراسة

- هناك علاقة طردية بين الاستثمار السياحي في القطاع الحكومي والاستثمار السياحي في القطاع الخاص.

-لا توجد علاقة طردية، تكاملية بين الاستثمار السياحي في القطاع الحكومي والقطاع الخاص.

1. 7. حدود الدراسة

تطبق الدراسة في إطار مكاني جغرافي حيث ستتناول الاستثمار السياحي في المملكة العربية السعودية، وسيعالج الموضوع الفترة الزمنية كإطار زماني يمتد من عام 2000 – 2022، كما ستناقش الدراسة الاستثمار الحكومي والاستثمار الخاص في قطاع السياحة.

تقع المملكة العربية السعودية في الجنوب الغربي من قارة آسيا (شكل1)، بين دائرتي عرض (22َ 16° و14َ 32°) شمالاً وخطي طول (29َ 34° و40َ 55°) شرقاً (هيئة المساحة الجيولوجية السعودية، 2017، ص. 14) حيث يحدها من الغرب البحر الأحمر ومن الشرق الخليج العربي والإمارات العربية المتحدة وقطر، وشمالاً الكويت والعراق والأردن، وجنوباً اليمن وسلطنة عمان. وتشغل مساحة 2مليون كيلومتر مربع تمثل أربعة أخماس شبه الجزيرة العربية (الهيئة العامة للإحصاء، 2021).

شكل 1

موقع المملكة العربية السعودية

المصدر: الهيئة العامة للمساحة، مكتبة الملك فهد الوطنية، 1433هـ.

1. 8. مصطلحات الدراسة

الاستثمار السياحي: توفير رؤوس الأموال وتوجيهها إلى إقامة المشاريع السياحية سواء في جانب العرض كالفنادق، المنتجعات، والقرى السياحية، المطاعم، المنتزهات، الأماكن السياحية، المزارات الدينية، شركات النقل السياحي، أو في جانب الطلب السياحي كالمعارض، شركات التسويق، الترويج، الإعلام، أو في جانبي العرض والطلب كما في شركات ووكالات السفر والسياحة التي تتعامل مع الطرفين. ولا يقتصر الاستثمار السياحي على رؤوس الأموال الوطنية، بل يشمل الأموال الأجنبية من خارج الدولة (الهيئة العامة للسياحة والآثار، 2009).

الاستثمار السياحي: هو عملية استثمار رأس المال: المادي والبشري في قطاع السياحة بهدف زيادة الدخل، أو وزيادة الإيرادات للدولة عن طريق زيادة النشاط السياحي فيها، وذلك من خلال بناء الفنادق، المنتجعات، والمدن السياحية، ودعم المشاريع السياحية الصغيرة، وتطوير مشاريع البنية التحتية كالنقل والكهرباء والصحة وخدمات الصرف الصحي، وغيرها من المشاريع التي تخدم السكان المحليين والسياح على حد سواء (موقع صندوق التنمية الوطني، 2024).

الاستثمار السياحي: يعرف مفهوم الاستثمار عند دارسي اقتصاديات السياحة بأنه تقييم المشاريع من حيث النفقات والإيرادات، وتوقع الأرباح العائدة من الأموال المستثمرة ثم مقارنتها بسعر الفائدة السائد (الزهراني وكباشي، 2008).

يرى آش (Ashe, 2005, p. 3) أن مفهوم الاستثمار السياحي يعني: الاستثمار في أحد المجالات التي يغطيها قطاع السياحة، وأن المجالات التي يغطيها الاستثمار في القطاع السياحي متعددة ومتنوعة تشمل الاستثمار في المقومات والإمكانات الرئيسة لصناعة السياحة.

ويذكر نوال (2013) أنه تتنوع مجالات الاستثمار السياحي وتتعدد أشكالها من بناء، تشغيل، وتطوير الفنادق والمطاعم ومراكز الرياضة والترويج والقرى السياحية بالإضافة إلى المشروعات الكبرى مثل تخطيط المدن السياحية المتكاملة، شركات السياحة، وكالات السفر ووسائل النقل السياحي إلى غير ذلك.

وعرفه مكاوي (2014) بأنه سلسلة من المصروفات على المشروعات السياحية، تعقبها سلسلة من الإيرادات في فترات زمنية متعاقبة، أي هو تأجيل لعوائد ومنافع فورية لكي تتحقق من هذه المشروعات في المستقبل بصورة مرضية تتَّسم بالتنظيم وتعظيم النتائج، بتخصيص جانب من الموارد المتاحة في استخدامات معينة.

ويذكر صالح (2013) أن الاستثمار السياحي هو القدرة على الإنتاجية الهادفة إلى تكوين رأس المال المادي وإعداد رأس المال البشري في مجال السياحة من أجل زيادة وتحسين الطاقة الإنتاجية والتشغيلية وتقديم أفضل الخدمات في مجالات السياحة المختلفة.

كما عرَّفه الدباغ بأنه ذلك الجزء من القابلية الإنتاجية الآنية الموجهة إلى تكوين رأس المال السياحي المادي والبشري بغية زيادة طاقة البلد السياحية، مثل: بناء الفنادق، المدن السياحية، الجامعات والمعاهد السياحية والبنى الارتكازية التي تدعم السياحة (الدباغ وشبر، 2015).

من خلال التعاريف السابقة تستطيع الدراسة أن نقدم تعريفًا إجرائيًّا من الباحث للاستثمار السياحي من وجهة نظر علم الجغرافيا فهو: تنمية رأس المال المادي والبشري في أحد مجالات السياحة على مستوى إمكانات منطقة جغرافية محددة.

القطاع الحكومي: تعرف منظمة الإسكوا ESCWA القطاع الحكومي بأنه ذلك الجزء من الاقتصاد القومي الذي تملكه وتديره الدولة بشكل مباشر، أو عن طريق سلطات عامة أخرى تنشئها الدولة لتدير هذه المهام بالنيابة عنها. ويشمل هذا القطاع الخدمات العامة (قطاع الإدارة الحكومية) والأعمال الصناعية، الزراعية، التجارية، المالية، الإسكانية، وهو كيان قانوني قائم على نظم سياسية ويملك سلطات تشريعية وقضائية وتنفيذية سارية على الغير.

القطاع الخاص: ذلك الجزء من الاقتصاد الوطني الذي يملكه ويديره الأفراد سواء في شكل شركات الأشخاص أو شركات الأموال (كالشركات المساهمة مثلاً) والظروف والأوضاع التي تتطلب من رجال الأعمال في القطاع الخاص تشاورًا مع السلطات العامة في بعض المسائل.

رؤية المملكة العربية السعودية: هي خطة وطنية تنموية شاملة تهدف لتحويل المملكة العربية السعودية إلى أنموذج رائد في العالم من خلال تمكين أبنائها لإطلاق طاقاتهم وقدراتهم، واستثمار مكامن القوة لخلق اقتصاد متنوع ومزدهر، وبناء مجتمع حيوي ينعم بحياة عامرة وصحية (رؤية المملكة 2030، 2021، ص. 14).

الحوكمة: عرفتها وزارة المالية السعودية (2022) بأنها مجموعة من المسؤوليات والممارسات التي يقوم بها مجلس الإدارة، المسؤول الأول، أو الإدارة التنفيذية؛ بهدف توفير التوجيه الإستراتيجي، وضمان تحقيق الأهداف، بالإضافة إلى التأكد من إدارة المخاطر، والتحقق من الاستغلال الأمثل لموارد المنشأة.

كما أن الحوكمة هي الترجمة العربية المعترف بها من جانب مجمع اللغة العربية للكلمة الإنجليزية Governance والتي تأتي من كلمة لاتينية تعني: من يتحكم في دفة توجيه المركب. وبينما هناك الكثير من تعريفات للحوكمة، فإن من أفضلها وأقصرها هو التعريف الذي ذكره سير أدريان كادبوري (Sir Adrian Cadbury) في تقريره الشهير عام 1992 في بريطانيا. ويقول التعريف "الحوكمة هي النظام الذي يتم من خلاله توجيه الشركة والتحكم فيها" (الدين، 2023، ص. 13).

2. الدراسات السابقة

تناولت دراسة عبد الحميد رانيا (2021) الاستثمارات السياحية ومساهمتها في الدخل القومي لمصر وقد هدفت الباحثة إلى قياس أثر الاستثمارات السياحية على التنمية الاقتصادية في مصر خلال الفترة 1980–2016، وطبقت الدراسة نموذج الانحدار الخطي المتعدد على المتغيرات التالية (عدد السائحين، عدد الليالي السياحية، الاستثمارات السياحية، الإيرادات السياحية، ثم حجم العمالة

في قطاع السياحة) كمتغيرات مستقلة، وبيان أثرها على المتغير التابع الناتج المحلي الإجمالي لقطاع السياحة المصري وجاءت النتائج مؤَكِّدةً أثر معنوية المتغيرات المستقلة في النموذج وهو ما افترضته الدراسة، وتمت الاستفادة من الدراسة في محاكاة المتغيرات المستقلة (عدد السائحين، عدد الليالي السياحية، الاستثمارات السياحية) التي اعتمدت عليها هذه الدراسة.

هدفت دراسة أعدتها القنية (2021) إلى معرفة أهمية الاستثمار المحلي والأجنبي في تنمية الاقتصاد الوطني، وما أوجه الشبه والاختلاف بين المعوقات التي تواجه كليهما باستخدام المنهج الوصفي بتوزيع أداة الدراسة الاستبيان بعدد 250 على المستثمرين في مدينة الرياض، وتبين من خلال الدراسة أن ضعف التشريعات المتعلقة بالمنافسة بين المستثمر المحلي والأجنبي هي أحد أبرز المعوقات للمستثمرين، كما أن البنية الرئيسة للمشاريع الاستثمارية كانت غير متوفرة وهو ما يعيق المشروع، وكذلك جاء تدني الشفافية في الأنظمة وعدم المرونة في التعاملات وغيرها من المعوقات التي تحد من إقبال المستثمرين؛ وعليه أوصت الدراسة بإعادة النظر في السياسات الاستثمارية في المملكة العربة السعودية.

كتبت حيزية ومحمد (2020) عن آفاق الاستثمار السياحي في الجزائر استنادًا إلى المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية 2030، وعالجت مساهمة القطاع السياحي في الاقتصاد الجزائري من عام 2008–2018 مستخدمة المنهج الوصفي التحليلي، وأوضحت النتائج ضعف إسهام القطاع في الاقتصاد الجزائري وأن المخطط التوجيهي سيسهم في تحسين الشراكة بين القطاعين العام والخاص للنهوض بمناخ استثماري لتحقيق المخطط.

في دراسة أعدها خضر (2019) عن خريطة التنمية السياحية المستهدفة في مصر وفقًا للرؤية المصرية 2020–2030، ركز فيها على أولويات الاستثمار السياحي في ثلاث مناطق وهي البحر الأحمر، البحر المتوسط، ونهر النيل من حيث تكاليف الاستثمار وتكاليف الطرق ومردودها التنموي، واستخدم الباحث منهج تحليل تكلفة العائد وهو تحليل المواءمة بين التكاليف والعوائد وقياس المردود الذي يتوقف حجمه على الفجوة بين التكاليف والعوائد الإجمالية لمعرفة جدوى المشاريع الاستثمارية في منطقة الدراسة.

تمحورت دراسة المطيري (2018) حول دور الاستثمار الحكومي في تدعيم رؤية المملكة العربية السعودية 2030، واعتمد الباحث على المنهج الوصفي التحليلي، واستبيان من عينة بلغت (149) من العاملين بوزارة المالية، الاقتصاد والتخطيط، والهيئة العامة للاستثمار، وأظهرت النتائج وجود الحاجة لإنشاء وتطوير المدن الصناعية ومرافقها، وضرورة تنويع هيكل النشاط الاقتصادي وتوليد فرص استثمار جديدة، كما أوصت الدراسة بأهمية الاستثمار في التعليم والتدريب والصحة وزيادة الاستثمارات في قطاع السياحة.

وتناول كلا من بوالفول ومستوي (2018) تحليل واقع الاستثمار السياحي في الجزائر وآليات تفعيله رؤية تحليلية خلال الفترة (1995–2015) وعلى رغم الاهتمام بالقطاع الا أن حجم الاستثمارات السياحية خلال الفترة (2002–2015) ضعيفة وتعاني من عدة معوقات تتعلق بالجانب البيروقراطي والإداري والتنظيمي والجانب المادي، وتوصي الدراسة بضرورة تحفيز الاستثمار الأجنبي لتنشيط القطاع السياحي.

وفي دراسة أجراها سالم (2015) عن فرص الاستثماري السياحي في مصر الإمكانات والقيود أكدت نتائج العينة البالغ عددها 100 استمارة استبيان موزعة على الخبراء من العاملين في وزارة السياحة والهيئة العامة للاستثمار وهيئة التنمية السياحية، أن توافر البنية التحتية الملائمة واستقرار الوضع الأمني للبلاد من محفزات الاستثمار السياحي في مصر، بينما كانت أكثر المعوقات ذات تأثير معنوي هي طول الزمن المستغرق للموافقة على المشاريع الاستثمارية مع عدم وضوح السياسات المالية والاقتصادية والقيود على الاستثمارات الأجنبية، وأوصت الدراسة بأهمية النظر في معوقات الاستثمار وحلها لما للاستثمار من فوائد على النمو الاقتصادي للبلاد.

قدم آل إبراهيم باسم وآخرون (2005) دراسة عن تطوير العلاقة بين القطاع الحكومي والقطاع الخاص في المملكة العربية السعودية من خلال البيانات الميدانية بتوزيع ثلاث استمارات استبيان اثنتان منها للموظفين في القطاع الخاص والأخيرة لمسؤولين حكوميين، وكان من أبرز النتائج التي سببت عزوف القطاع الخاص عن الاستثمار تدني نسبة تمثيله بما يقل عن (20%) في لجان ومجالس اتخاذ القرار الاقتصادي في الهيئة العامة للسياحة والمؤسسة العامة للموانئ والهيئة العامة للاستثمار. كما يتضح أن تباطؤ الاستثمار الخاص يرجع إلى القصور في تطوير القوانين والسياسات المالية، ومشاركة القطاع الحكومي للقطاع الخاص في المشاريع وخاصة مشاريع البنى التحتية.

أكدت دراسة بيئة الاستثمار في المملكة العربية الواقع والتحديات التي أعدتها الغرفة التجارية الصناعية بالرياض (2003) على تدني كفاءة الاستثمار ومحدودية المملكة في جذب الاستثمارات الأجنبية وقلة الاهتمام بالاستثمار المحلي، مما أدى إلى ضعف حصة الاستثمار إلى إجمالي الناتج المحلي بنحو 18.5% في عام 2001، وقد تبين أن العائق الأكبر تمثل في الأوضاع المنخفضة لتجهيزات البنية التحتية من الطرق والمدن الصناعية ومحطات الكهرباء والمياه، وركزت على الفجوة في البنية التقنية. كما جاءت الدراسة بحلول علمية لجذب الاستثمارات المحلية من خلال حماية المستثمر المحلي من البيروقراطية وخاصة الاستثمار الممول من قبل سيدات الأعمال اللاتي يواجهن العديد من مشاكل المحرم والوكيل الشرعي.

3.منهجية الدراسة

يعتمد البحث على المنهج الاستدلالي، الوصفي التحليلي وفهم طبيعة العلاقة بين الاستثمار العام والاستثمار الخاص السياحي في السعودية، كما قامت الدراسة بتطبيق التحليل الإحصائي الكمي الجغرافي بين متغيرات الدراسة من مدى، وسيط، وانحراف معياري، وأيضاً معامل ارتباط بيرسون الذي يوضح مدى الارتباط بين المتغيرات، الانحدار الخطي البسيط وتحليل، ANOVA، وأخيرًا المنهج الإقليمي للتعرف على التوزيع الجغرافي للسياحة السعودية.

4. قطاع السياحة في خطط تنمية المملكة العربية السعودية

منذ المراحل الأولى للتخطيط التنموي، الاقتصادي، والإداري في المملكة العربية السعودية وضعت السياسات لكل قطاع، مجال، ونشاط، فكانت لبنة النشاط السياحي للمملكة هي إنشاء كلٍّ من مرافق الإيواء (الفنادق، الشقق المفروشة، بيوت الطلاب)، بعدد محدود، وتقديم خدمات الطعام (المطاعم)، هاتان الخدمتان مثَّلتا البدايات للقطاع السياحي وهو ما جعل إسناد الإشراف عليهما ضمن قطاع الخدمات التجارية على مستوى القطاع العام والخاص في خطتي التنمية الخمسية الأولى والثانية. ثم خلال الأربع سنوات الأولى من خطة التنمية الثالثة ازداد عدد الفنادق من 118 فندقاً إلى 239 فندقاً وهو السبب في وجود فائض في الطاقة الفندقية، وانخفاض في معدلات الأشغال مما أدى إلى إغلاق عدد من الفنادق وبالتالي تناقص الاستثمار في الفنادق بشكل ملحوظ، وتشرف وزارة التجارة على منح تراخيص افتتاح الفنادق الجديدة، بينما على العكس نمت شركات السياحة نموّاً مطرداً خلال نفس الفترة من خطة التنمية الثالثة (خطة التنمية الرابعة، ص. 262).

واستكمل التوجه في القطاع أثناء خطة التنمية الرابعة بذات المسيرة بمراجعة وزارة التجارة للهيكل الحالي للفنادق والاستراحات ونموها حسب احتياجات الاقتصاد مع إصدار التشريعات الجديدة المنظمة للعملية التطويرية. وأكملت الخطة الخامسة مسيرة تشجيع قطاع السياحة من المشاريع الترفيهية (منتجعات، حماية الموارد الطبيعية ومواقع التراث) ودراسة جدوى المشاريع المقامة؛ لذلك لم تخصص الحكومة للتطوير السياحي والمشاريع السياحية أي ميزانية أو إنفاق يذكر.

هذا وقد ذكرت الخطة السادسة أن المجال السياحي يتوزع بين عدة جهات حكومية لتشرف عليه مثل وزارة المعارف التي تشرف على المواقع التاريخية، ووزارة الزراعة والمياه التي تهتم بالغابات في المملكة، وتتولى دراسة مشاريع الاستثمار الفندقي السياحي كلٌّ من الإدارة العامة للفنادق ووزارة التجارة، وبناء على ذلك نستنتج أنه لا توجد جهة حكومية مستقلة مسؤولة عن تخطيط السياحة وخدماتها وبالأخص التعامل مع المستثمرين من القطاع الخاص لتحديد فرص الاستثمار فأصبحت مجالس المناطق السياحية تتولى زمام الجهود للتشجيع على السياحة بالتعاون مع إدارات الغرف التجارية والصناعية لحث القطاع الخاص على الاستثمار في مجال السياحة، فقدمت حكومة المملكة في إطار السياسات التشجيعية القروض التمويلية للمستثمرين في المشاريع الفندقية، ومشاريع تجهيزات البنية التحتية من طرق، مواصلات، اتصالات هاتفية، كهرباء وماء وإقامة الحدائق والمتنزهات في مناطق الجذب السياحي وهو ما يسمى بالخدمات المساندة للنشاط السياحي، كما أن المملكة سهلت الحصول على الأراضي لإقامة المشاريع وتنظيم المهرجانات الثقافية والرياضية التي تشجع السياحة الداخلية مثل مهرجان التراث والثقافة الجنادرية، كما أنشأت مشروع السودة السياحي ومشروع الحبلة والعربات المعلقة (التلفريك) 1415هـ/ 1994م، ومركز القرعاء السياحي وغيرها من المشاريع التطويرية لقطاع السياحة آنذاك (خطة التنمية السادسة، ص. 278)، وعقدت المملكة الندوات السياحية كالندوة التي عقدت في الرياض في العام 1415هـ، وأبها عام 1417هـ، والدمام 1419هـ، ثم مكة المكرمة، تبوك وغيرها من المدن (خطة التنمية السابعة، 1420).

وفي إطار تطوير الكفاءات البشرية للتوظيف تم إدراج برامج التدريب السياحي في الكليات الجامعية، المعاهد، ومؤسسات التعليم الفني مثل إنشاء كلية الأمير سلطان لعلوم السياحة والفندقة في أبها 1999.

من أهم الجهود لتنظيم القطاع البدء بالعمل على دراسة مشروع تنظيم هيئة عليا تسمى بالهيئة العليا للسياحة تتولى الإشراف على التخطيط السياحي وتطور القطاع ونموه، وقد تم اكتمال المشروع وظهوره في الخطة التنموية السابعة للمملكة الممتدة من عام 2000–2004.

أدركت المملكة ضرورة توافر قاعدة معلومات شاملة وتفصيلية عن عدد السياح وجنسياتهم وخصائصهم الثقافية، الاجتماعية والاقتصادية، وتبرز مناطق وإمكانات المملكة السياحية وغيرها من البيانات لحفظ جهود التنمية السياحية. كما توجهت الخطة للتركيز على توفير الفرص الاستثمارية السياحية على المستوى الوطني والأجنبي. وصلت الجهود الحكومية لتحفيز الاستثمار السياحي في مجال الفنادق والمطاعم أكثر من (35.7) مليار ريال خلال الخطة الثامنة عام 1991، وهي ما يشكل (3.4%) من الاستثمارات الحكومية. كما صدر بموجب قرار مجلس الوزراء رقم (2/أ) بتاريخ 28 من شهر صفر لعام 2003 ضم قطاع الآثار والمتاحف إلى الهيئة العليا للسياحة (وزارة السياحة اليوم). استهدفت خطة التنمية التاسعة تعزيز إسهام قطاع السياحة في الناتج المحلي للمملكة من خلال توسعة التجهيزات الأساسية للقطاع وتطويرها ورفع مستوياتها وتطوير المنتجات السياحية، إضافة إلى توفير الكفاءات البشرية التي تتطلبها الفرص الوظيفية المتوقع أن يوفرها القطاع فضلا عن توفير البيئة الملائمة للقطاع الخاص لتوسيع استثماراته في المجال (خطة التنمية التاسعة، 2011)، حددت خطة التنمية العاشرة للمملكة العربية السعودية ثمانية أهداف تنموية كبرى جاء من أبرزها إطلاق المبادرات الاقتصادية والتي تشمل محور تنمية الاقتصاد من خلال استثمار موقع المملكة الجغرافي بأعلى قدر من الكفاءة وذلك بتفعيل استخدام الجزر الواعدة سياحياً، صناعياً، وتعدينًا (وزارة الاقتصاد والتخطيط، 2014)، كل هذه الجهود تبلورت اليوم في وزارة السياحة وصندوق الاستثمارات السعودي الذي يدعم ويحمل على عاتقه تطوير المشاريع والذي سنراه في المحاور القادمة. وهذا مؤشر على أن الحكومة لها حدس في التوجه نحو استدامة القطاع حيث تبلورت هذه الجهود.

5. تطور الاستثمار السياحي والسياحة قبل وبعد رؤية المملكة 2030 وأثره في النمو الاقتصادي

بدأ تنفيذ الاستثمار السياحي الذي يلعب دوراً جوهرياً في تطور القطاع السياحي منذ خطط التنمية الثامنة، التاسعة والعاشرة، وركزت مجالات الاستثمار السياحي على الفنادق والمطاعم، والتجهيزات المتصلة بها كالبنية التحتية (الاتصالات، النقل، حجوزات الطيران والسفر، تطبيقات الانترنت) وهو ما أوصت به الخطط كما ذكرنا سابقاً، كما تعتبر صناعة السياحة الاستثمارية صناعة تجارية متكاملة تعتمد عليها العديد من الدول في مداخيلها وهو ما تطلعت له المملكة حيث التمكين الصحيح لمواردها السياحية. ولأهمية الاستثمار في النمو الاقتصادي للمملكة؛ ناقش هذا المحور التطور السياحي في أربع نقاط وهي: نمو الاستثمار من خلال تسليط الضوء على بيئة الاستثمار السياحي منذ بداية القطاع، وما بعد رؤية المملكة 2030، وتطور القطاع الفندقي، ثم نختم بإسهام السياحة في الناتج المحلي الإجمالي في المملكة ودورها في تعزيز الاقتصاد الوطني والتوظيف.

5. 1. نمو الاستثمار السياحي

إن للاستثمار السياحي على مستوى العالم أهمية كبيرة في الأسواق الاستثمارية وهو أحد أهم مجالات الاستثمار ويتأثر بما يقع من أزمات سياسية واقتصادية عالمية حيث أنه شهد تراجعًا عالمياً وذلك بحسب تقرير الاستثمار السياحي 2022 (الأمم المتحدة للسياحة، صحيفة FDI Intelligence, 2022)، الذي أشارت بياناته إلى بدايات تعافي الاستثمار السياحي من أزمة جائحة كورونا العالمية، كما أن هناك تخوفًا من خوض التجربة وذلك بالرغم من انتعاش الحركة السياحية للمسافرين، ففي عام 2021 أعلن المستثمرون الأجانب عن ما مجموعه 250 مشروعاً للاستثمار الأجنبي المباشر بقيمة حوالي 9.5 مليار دولار فقط مشكلاً انخفاضًا بمقدار 8% عن العام 2020 حيث كانت 271 مشروعاً بقيمة 17 مليار دولار، كان نصيب منطقة الشرق الأوسط منها زيادة بنسبة 70% خلال نفس الفترة.

كما نلاحظ أن قطاع الضيافة (الإيواء، خدمات الإقامة) هو أكثر القطاعات جذباً للمشاريع بحوالي 95% من المشاريع المقامة في الفترة من 2019-2021، ثم تليها تكنولوجيا السفر والبرمجيات التي تتزايد من حيث تدفقات رأس المال حيث مثلت خدمات ترتيب وحجز السفر عن طريق البرامج (باستثناء ألعاب الفيديو) 21% من الاستثمارات السياحية المعلنة، وكانت المملكة العربية السعودية إحدى الدول التي تنافس في المشاريع السياحية في منطقة الشرق الأوسط، وسيظهر من خلال النقاط التالية تطور الاستثمار السياحي فيها.

أ/ بيئة ومناخ الاستثمار السياحي في المملكة قبل رؤية المملكة 2030

جذبت المملكة الاستثمارات السياحية العالمية حيث أن من غير المستغرب ذلك لما كان من التطور والنمو اللافت الذي يتمتع به قطاع السياحة فكما رأينا سابقاً أن المملكة العربية السعودية كانت ترعى هذا النشاط منذ بداية سيرها على خارطة النمو الاقتصادي والتنمية البشرية، فالمملكة أدركت مبكراً أنها تتمتع بمقومات السياحة؛ من التنوع الطبيعي للملامح الجغرافية مما يتناسب مع النشاط السياحي، وتوافر المقومات البشرية التي تعمل على الاستثمار في هذا القطاع، وعلى الرغم من أن المملكة تمتلك البيئة الخصبة والجاذبة للاستثمارات لم تشكل نسبة الاستثمار السياحي لديها أكثر من 6.5% فقط من إجمالي الاستثمارات المحلية وهي نسبة بسيطة مقارنة بدول الجوار التي يصل فيها الاستثمار ما يقارب 30% حسب تقرير صندوق النقد العربي، (2008)، فنلاحظ من خلال الجدول (1) والشكل(1) تطور الاستثمار السياحي للمملكة منذ العام 2013 وحتى العام 2022 والمعتمد على تقارير وكالة الاستثمار الدولية مع منظمة السياحة العالمية أن عدد المشاريع الاستثمارية في السياحة من عام 2013-2017 ما يقارب 26 مشروعاً من إجمالي 200 مشروع في منطقة الشرق الأوسط بنسبة 13% (تقرير عام 2018). بينما بلغت المشاريع منذ العام 2014- 2018 (22) مشروعاً أي ما يقارب 10% يشكل دخلها 9% من الناتج المحلي الإجمالي مما يعني أن هناك فترات انخفض فيها عدد المشاريع التي استقبلتها المملكة بالرغم من زيادة عدد مشاريع المنطقة وهي 213 مشروعاً، وبحسب تقرير عام 2019 جاءت مدينة الخبر خامس أعلى مدينة على مستوى منطقة الشرق الأوسط في استقبالها للمشاريع السياحية منذ العام

2014 وحتى 2018، من بين 110 مدينة مصنفة عالمياً (حسب تقرير FDI) كما وصلت إلى المركز الثاني من الأعوام 2015–2019، واستقطبت المملكة ثلاثة أضعاف عدد المشاريع التي اجتذبتها عام 2018 أي ما يقارب 24 مشروعاً من أصل 281 مشروعاً بنسبة 8,54% من مشاريع منطقة الشرق الأوسط، تشكل المشاريع نسبة 9.5% من إجمالي الناتج المحلي السعودي (تقرير 2020). بينما استحوذت المملكة من عام 2016– 2020، على مبلغ الاستثمارات مليار وخمسة وخمسون مليون دولار أمريكي بنسبة 7% من 21.8 مليار دولار أمريكي قيمة مشاريع الشرق الأوسط، عدد المشاريع 18 من 263 مشروعاً للمنطقة حوالي 7% من المشاريع (تقرير 2021).

خلال عامي 2017و2021، احتلت المركز الثالث بواحد وعشرون مشروعاً بنسبة 7.6% من المشاريع الاستثمارية السياحية في منطقة الشرق الأوسط وأفريقيا البالغ عددها 278 مشروع من كافة الاستثمارات السياحية الدولية، وتكلفة مليار و850 مليون دولار أمريكي بما يقارب 8.3% من 22.2 مليار دولار. ففي عام 2021 وحده استقبلت المملكة ستة مشاريع سياحية بقيمة 518 مليون دولار (1.942,500,000) مليار ريال سعودي بنسبة 19.9% بالمرتبة الثانية من إجمالي استثمارات العام البالغة 2.6 مليار دولار أمريكي على مستوى منطقة الشرق الأوسط وأفريقيا تسبقها الإمارات العربية المتحدة فقط (منظمة السياحة العالمية، 2022، ص. 22–23) نلاحظ هنا أن حصة المشاريع قليلة، ولكن القيمة الاستثمارية عالية جداً وبمراتب متقدمة وهو ما يرجع لاحتمال قد يكون قلة المشاريع السياحية الكبرى قبل الرؤية مع وجود أنظمة أقل مرونة للمستثمر الأجنبي، مع توافق الأعوام المذكورة بجائحة كورونا ثم ضخامة حجم مشاريع الرؤية السعودية والتي تستمد تمويلها الأساسي من صندوق الاستثمارات الحكومي السعودي، وقد لا يستطيع المستثمر الفردي الدخول كمستثمر فيها، وهو ما يؤكده تقرير المنظمة للعام 2022 بإن المستثمرين متحفظون في مجال الاستثمار السياحي بعد الجائحة ومع التضخم الحاصل في العالم ككل.

جدول (1) حصة المملكة العربية السعودية من المشاريع الاستثمارية السياحية مقارنة بالشرق الأوسط

العام	عدد المشاريع في المملكة	عدد المشاريع في الشرق الأوسط	نسبة مشاريع المملكة من الشرق الأوسط
2017-2013	26	200	%13
2018-2014	22	213	%10
2019-2015	24	281	%8.5
2020-2016	18	263	%7
2022-2017	21	278	%7.6

المصدر: من إعداد الباحث بناء على تقارير الأمم المتحدة للسياحة بالتعاون مع وكالة فاينانشال تايمز أعداد متفرقة.

شكل (1) حصة المملكة من المشاريع الاستثمارية السياحية مقارنة بالشرق الأوسط

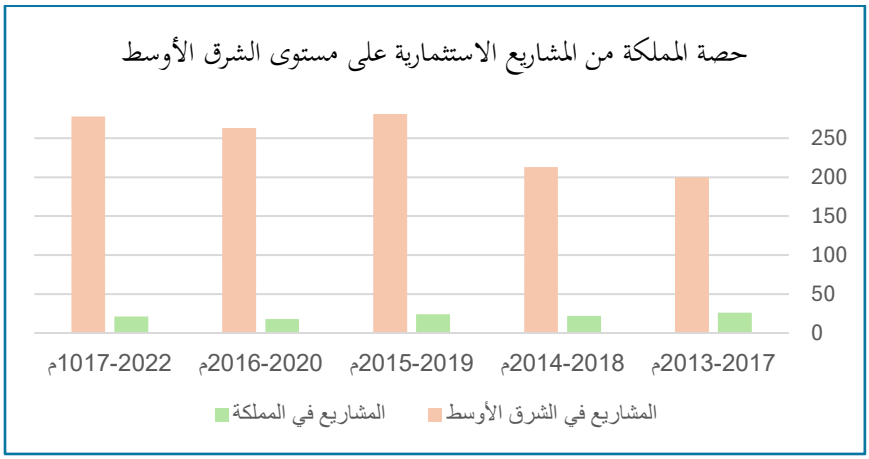

المصدر: من إعداد الباحث بناء على تقارير الأمم المتحدة للسياحة بالتعاون مع وكالة فاينانشال تايمز أعداد متفرقة.

ب/بيئة ومناخ الاستثمار السياحي خلال رؤية المملكة 2030

تعد الاستثمارات السياحية طريقاً متميزاً للتنمية السياحية حيث تشكل النسبة الأكبر من الدور الذي يؤديه القطاع في النمو الاقتصادي، فإن الزيادة في حجم الاستثمارات يعني زيادة في حجم العوائد السياحية وزيادة مستوى الأرباح (وليد وصالح، 2020).

في خطوة من القيادة الرشيدة ودعم المملكة للاستثمار السياحي أسست المملكة العربية السعودية في يونيو 2020 صندوق التنمية السياحي برأس مال (15 مليار ريال سعودي) يهدف للمساهمة في تحقيق الأهداف الإستراتيجية الوطنية للسياحة من خلال حزمة من برامج التمكين السياحي التي تهدف إلى دعم وتمكين المنشآت في القطاع السياحي من خلال استحداث خيارات واسعة للتمويل تتناسب مع متطلبات المنشآت متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة، كما يعمل الصندوق على تشجيع وتمويل القطاع الخاص للاستفادة من الفرص الاستثمارية في مختلف القطاعات السياحية (تطوير الوجهات السياحية، المطاعم والمقاهي، خدمات السفر والسياحة، التجارب والأنشطة السياحية، الفنادق والإقامة، التسوق السياحي) على صعيد أكثر من عشر وجهات سياحية متنوعة (الرياض، جدة، العلا، المدينة المنورة، الباحة، المنطقة الشرقية، الطائف ، الجوف، حائل ، عسير)، بالإضافة إلى الترويج السياحي تحت مظلة وزارة السياحة ومجلس التنمية السياحي وهو ما يتيح استقطاب استثمارات خاصة في القطاع تقارب 45 مليار ريال سعودي حتى عام 2025 (صندوق التنمية السياحي، 2021)

كما يتوفر من خلال موقع وزارة السياحة أيقونة تقديم إلكتروني من خلال بوابة الاستثمار السياحي(ممكنات الاستثمار) الذي يمكّن المستثمر من بدء الاستثمار إلكترونياً دون تعقيدات وبكل سهولة ويسر، ومن المشاريع توقيع صندوق التنمية السياحي مع شركة أسواق البحر الأحمر المحدودة لتطوير استثمار بقيمة 950 مليون ريال لبناء مشروع سياحي متكامل في أبها يتضمن فندق هيلتون ومجمع تجاري ومراكز رياضية وصحية وترفيهية، ، ويقع المشروع على طريق الملك فهد بمساحة أكثر من 75 ألف متر مربع، كما أطلقت المملكة في سبيل دعم السياحة التأشيرة السياحية لمواطني 49 دولة تُفعَّل عن طريق الموقع الإلكتروني، وباقي الدول عن طريق سفارات

المملكة في الخارج (برنامج التحول الوطني، 2019، ص. 21). كما تيسر الحكومة الإقراض الحكومي للمشاريع فبحسب تقرير مؤسسة النقد العربي السعودي 56 (2020، ص. 144) تم في عام 2018 توقيع ثلاثة عقود قروض مشاريع بمبلغ 29.8 مليون ريال من المشاريع الفندقية والسياحية، وفي 2019 مشروع واحد بقيمة 7.3 مليون ريال.

ومن هنا نستطيع تسليط الضوء على محفزات الاستثمار السعودي حسب ما أوردته مشاريع السعودية وآخرون أن للاستثمار السياحي في المملكة مميزات مباشرة كالاستقرار السياسي، انخفاض نسبة الضرائب مع سهولة الإجراءات والخيارات التمويلية التي تقدمها الحكومة لكافة البرامج، كما أن المستثمر سيحظى بشكل غير مباشر بمميزات توافر الأراضي ذات الأسعار المنافسة التي تتمتع ببنى تحتية متطورة، وضمان مالي مع استقرار سعر الصرف والقوة الشرائية من قبل السكان، كما تشجع المملكة المستثمر الأجنبي بحوافز منها الإعفاء الضريبي مع الدعم المالي ودعم للتوظيف مع سهولة البدء بالاستثمارات في المملكة، كل ذلك جعل المملكة تقف في مصاف الدول التي تتمتع ببيئة جاذبة للاستثمارات (2019، ص. 23) نجد من خلال الشكل (2) أن أعداد التراخيص الأجنبية بعد رؤية المملكة 2030 منذ العام 2018 قفز بشكل ملحوظ بمعدل حوالي 720% ضعف عام 2017 الذي لم يتجاوز خمس شركات استثمارية مرخصة في قطاع السياحة، واستمر النمو الاستثماري حتى تجاوز 400 ترخيص استثماري في عام 2022.

شكل (2): تطور الرخص الأجنبية المستثمرة في قطاع السياحة من العام 2000 –2022.

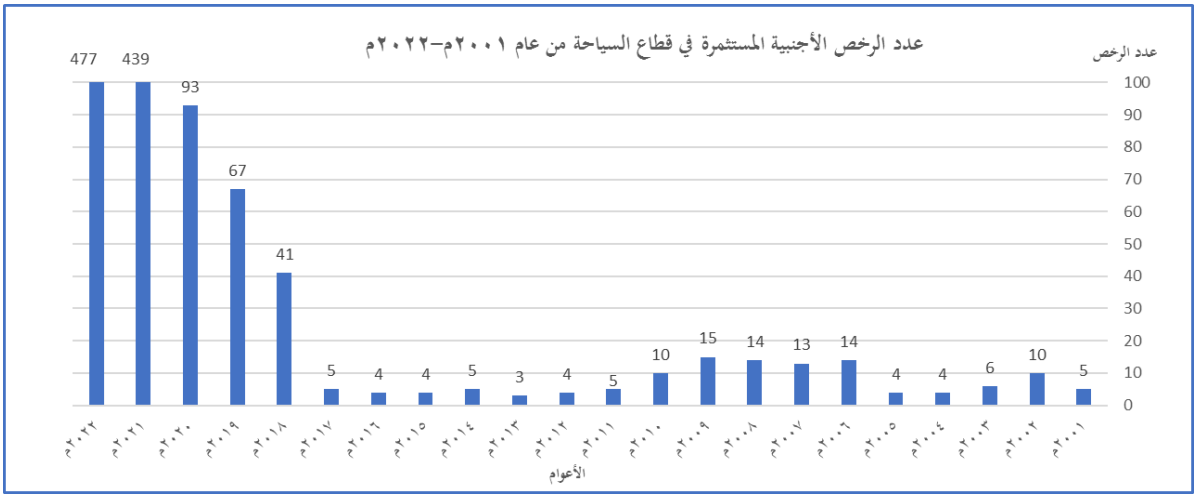

المصدر: إعداد الباحث اعتماداً على بيانات (غير منشورة) من وزارة الاستثمار.

ج/ العلاقة بين الاستثمار الحكومي والاستثمار الخاص في قطاع السياحة

عند تتبع مسيرة الاستثمار السياحي نجد أن المملكة تقدم الكثير من الاستثمارات الحكومية في القطاع نظير تنشيطه وبحسب الشكل (3) نجد أن الاستثمار السياحي لم يبدأ قبل العام 2000 وهو العام الذي تأسست فيه وزارة السياحة السعودية، كما نلاحظ من خلال الجدول

(2) أن القيمة العليا للاستثمار الحكومي كانت في عام 2022 ما يقدر بحوالي أكثر من 165 مليار ريال سعودي، وأن أقل قيمة للإنفاق كانت في عام 2000 أي بدايات الإنفاق وهي ما يقارب 11 مليار ريال سعودي فهو استثمار يزيد بشكل سنوي، ولا يقل المتوسط الحسابي للاستثمارات الحكومية في مجال السياحة عن 82 مليار ريال سنوياً، بينما جاءت أعلى قيمة للاستثمار الخاص السياحي بنحو 149 مليار ريال سعودي وبدأ الاستثمار الخاص بما لا يزيد عن 8.5 مليار في العام 2000 وهو ما يوضح تفوق الاستثمارات الحكومية على الاستثمارات الخاصة في مجال السياحة، حيث تبذل الاستثمارات الحكومية جهودًا واضحة تنعكس على النشاط السياحي إيجابياً بينما هناك ضعف في الإقبال على الاستثمارات السياحية الخاصة من قبل رجال الأعمال وهو الخلل في التوازن بين كتلتي المصادر الممولة للنشاط السياحي والمحفزة له.

جدول (2) الإحصاء الوصفي للمتغيرات

الإحصاء الوصفي	الاستثمار الحكومي (مليار ريال)	الاستثمار الخاص (مليار ريال)
Maximum الحد الأعلى	165	149
Minimum الحد الأدنى	11	8.5
Mean المتوسط الحسابي	82	66
Median الوسيط	72	57
(Range)المدى	1.535	1,405
(Sample Variance)التباين	2.4855	1.8091
(Standard Deviation)الانحراف المعياري	49,85	42,53
(Standard Error) الخطأ المعياري	10,39	88,69
Count عدد المفردات	23	23

المصدر: عمل الباحث اعتماداً على بيانات (غير منشورة) من وزارتي السياحة والاستثمار.

شكل (3) تطور قيمة الاستثمار الحكومي والاستثمار الخاص في القطاع السياحي من العام 2000–2022

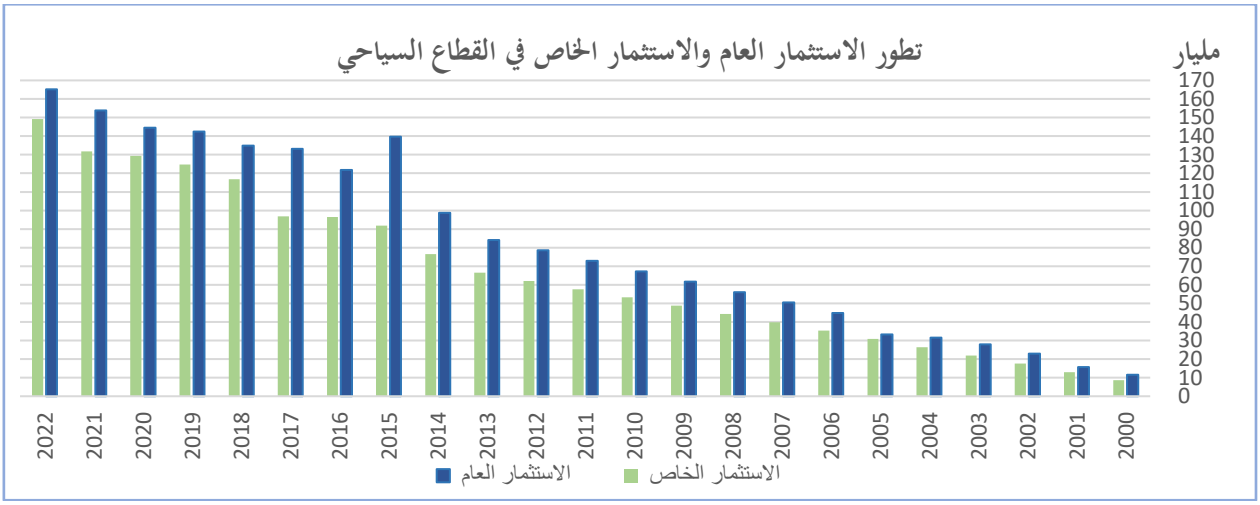

المصدر: عمل الباحث اعتماداً على بيانات (غير منشورة) من وزارتي السياحة والاستثمار.

من خلال البيان السابق عن مفاهيم الاستثمار السياحي والجهات المعنية به حكومية وخاصة، ومعرفة ضرورة الاستثمارات السياحية في تنشيط وتنمية القطاع السياحي والسياحة، نتساءل هل هناك علاقة بين الاستثمار في النشاط السياحي من قبل حكومة المملكة وهل هي الجهة المسؤولة فقط عن الاستثمار والانشاء والتنمية للقطاع أو أن هناك دور محوري للقطاع الخاص والمستثمرين المحليين والدوليين في الاستثمار، لذلك قمنا بقياس معامل ارتباط بيرسون لمعرفة قوة وارتباط العلاقة بين المتغيرات، وعند تطبيقه على المتغير المستقل والممثل بـ**X** الاستثمار الحكومي في مجال السياحة والمتغير التابع **Y** وهو الاستثمار الخاص في مجال السياحة بلغ معدل الارتباط) **Multiple R 0.985**) بقيمة معامل تحديد **R Square** (**0.971**) وقيمة معامل التحديد المعدل **0.969**) **Adjusted R Square**) وخطأ معياري قدره (8661)، وهذا يعني أن المتغير المستقل (الاستثمار في القطاع الحكومي) يفسر بنسبة 97% من التباين الحاصل في المتغير التابع (الاستثمار في القطاع الخاص)، أي أن هناك علاقة إحصائية قوية بين الاستثمار في القطاع الحكومي والاستثمار في القطاع الخاص.

وبناء على هذه العلاقة نستطيع أن نتنبأ بنموذج الانحدار الخطي البسيط بالعلاقة نجد أن معامل الارتباط بين المتغيرات **R** تساوي 0.985 وهو ارتباط قوي أي أن 98 بالمائة من التباين المفسر لسلوك المتغير التابع وهو الاستثمار الخاص تم تفسيره من قبل المتغير المستقل وهو الاستثمار الحكومي، وهو مطابق تماماً لنتائج معامل ارتباط بيرسون مما يؤكد قوة العلاقة بينهما، كذلك بلغ معامل الانحدار الخطي المعياري (1.16) وقيمة اختبار (**t**)(26.61) وهي قيمة دالة إحصائياً عند مستوى دلالة (0.05)، لذلك نؤكد أن جميع الاختبارات السابقة من ارتباط معامل بيرسون ونتائج الانحدار الخطي البسيط مع تحليل **ANOVA** الذي يؤكد معنوية النموذج وتتفق على أن قيمة (**Sig**) هي (0.00) وهي أقل من (0.05) وعليه نرفض الفرض الصفري القائل بأنه ليس هناك علاقة تكاملية مشتركة بين الاستثمار في

القطاع الحكومي والقطاع الخاص، ونقبل الفرض البديل الذي ينص على هناك علاقة طردية بين الاستثمار في القطاع الحكومي والاستثمار في القطاع الخاص عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$).

لاحظنا من الشكلين (4) و(5) أن التنبؤ بمستقبل الاستثمار السياحي على مستوى القطاعين الحكومي والخاص هو النمو المستمر لكلا الاستثمارين والحفاظ على مستويات عالية من النمو، ونلاحظ أن الحد الأعلى للاستثمار الحكومي سيصل إلى أكثر من 239 مليار ريال سعودي، والاستثمار الخاص سيصل إلى أكثر من 200 مليار ريال سعودي في 2030.

شكل (4): التنبؤ بنمو الاستثمار الحكومي في قطاع السياحة.

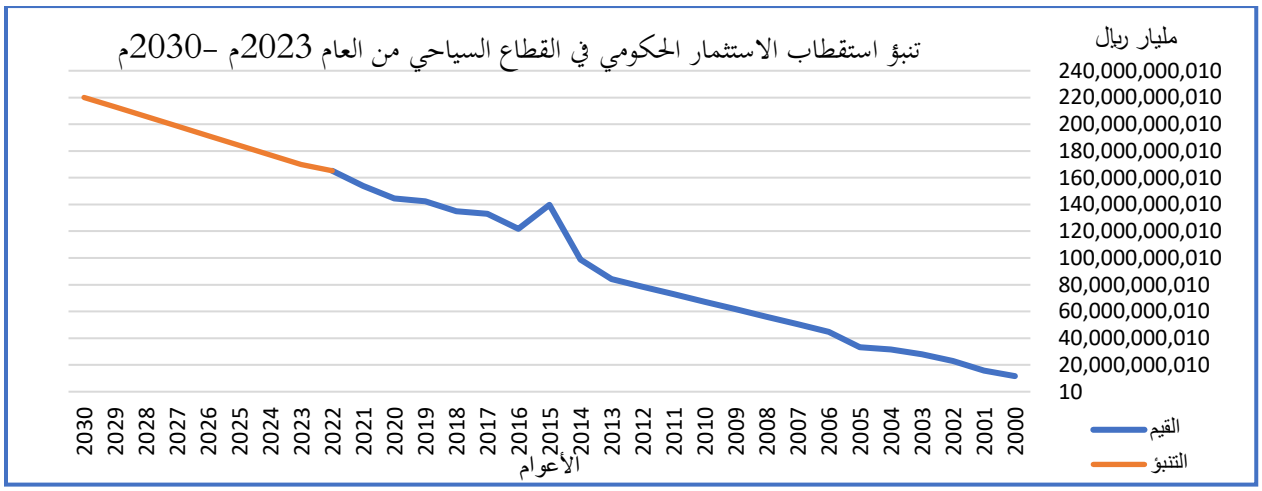

المصدر: عمل الباحث اعتماداً على بيانات الإحصاءات السياحية أعداد متفرقة.

شكل (5): التنبؤ بنمو الاستثمار الخاص في قطاع السياحة.

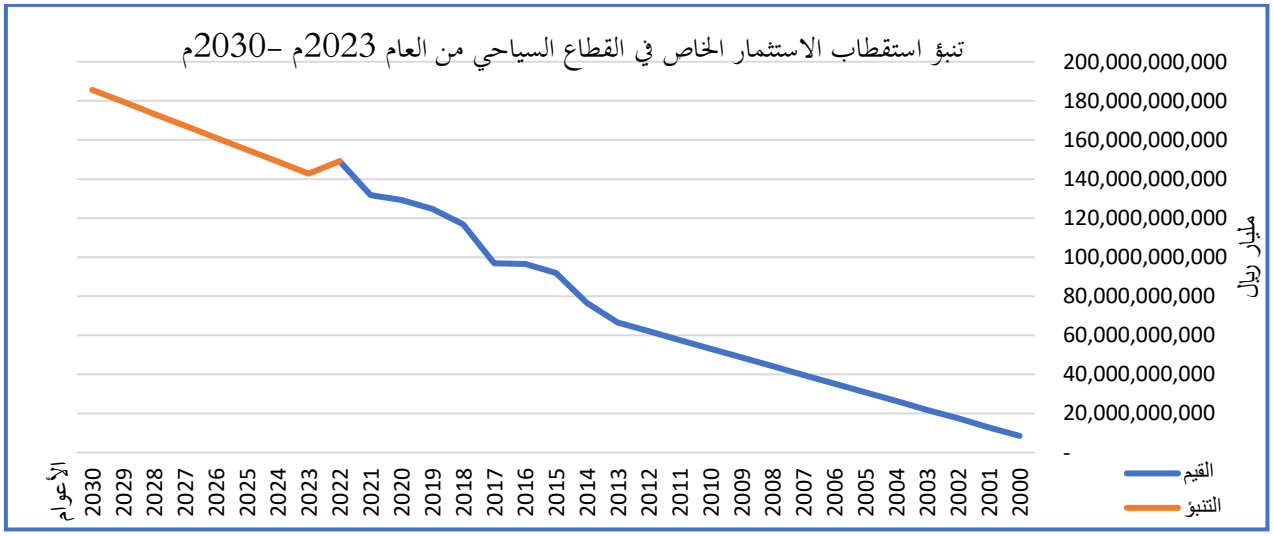

المصدر: عمل الباحث اعتماداً على بيانات الإحصاءات السياحية أعداد متفرقة.

5. 2. النمو في قطاع الفنادق

نظراً لأهمية قطاع الفنادق في توفير بيئة سياحية جاذبة خصصت المملكة سياسات مشجعة للقطاع الخاص بعدة طرق منها الدعم الميسر والتمويل للمشاريع السياحية الفندقية وغيرها، وهو ما نراه واضحاً في خطط التنمية من خلال بند الإنفاق والإقراض، ففي العام 2008 قدمت المملكة تمويلاً للمشاريع الفندقية الخاصة وصل إلى 35% من إجمالي التمويل المقدم للمشاريع الخاصة، بينما بلغت القروض ما يقارب 2358 مليون ريال خلال عام 2009 مشكِّلةً نحو 42% من القروض المعتمدة (قطاع الشئون الاقتصادية، 2011، ص.20)، كما أن البعد الثامن لبرنامج التحول الوطني ينص على تطوير القطاع السياحي في رؤية المملكة 2030 من خلال مبادرة دعم إقراض المشاريع الفندقية والسياحية التي تهدف إلى تشجيع الاستثمار في المشاريع السياحية عبر تخصيص موارد مالية لتوفير قروض بدون فوائد للمستثمرين العاملين في المشاريع السياحية وتوسيع نطاق الإقراض ليشمل جميع المشاريع السياحية (برنامج التحول الوطني، 2018، ص. 107)، من خلال مساهمة برنامج كفالة تمويل المنشآت الصغيرة والمتوسطة التابع للهيئة العامة للمنشآت الصغيرة والمتوسطة (منشآت) في دعم 286 منشأة في قطاع السياحة والترفيه بنحو 551.4 مليون ريال سعودي (مؤسسة النقد العربي السعودي، 2020، ص. 40).

وعلى الرغم كل الجهود المبذولة أكدت دراسة قامت بها صبابجة (2015)، على أن عامل تكلفة الإقامة في الفنادق السعودية يعد نقطة ضعف نظراً لغلاء الأسعار مقارنة بدول الخليج مثل دبي، قطر، والكويت. كما أجمع الخبراء أن ذلك يضعف التنافسية في جاذبية المملكة لاتخاذها مقراً لسياحة الأعمال والمؤتمرات (برنامج التحول الوطني، 2018، ص. 27)، وبناء على ذلك اتخذت المملكة سياسة الاستثمار في القطاع الفندقي وزيادة عدد الغرف الفندقية فمثلاً قُدِّر حجم الاستثمار في قطاع الإيواء الفندقي في عام 2011 ما نسبته (34.4%) من إجمالي حجم الاستثمار البالغ (89.1) مليار ريال في قطاع السياحة (ماس، 2011، ص. 30).

كما ووقع صندوق الاستثمارات العامة عام 2019 مذكرة تفاهم مع شركة الضيافة الهندية "أويو للفنادق" للعمل على تطوير قطاع السياحة والفندقة وخلق فرص عمل وإطلاق مجال التقنيات الفندقية والضيافة لتنمية القطاع (مؤسسة النقد العربي السعودي، 2020، ص. 44). وبذلك وصل عدد الفنادق في عام 2019 إلى2.621 فندقاً وهو ارتفاع بنسبة 9% (مؤسسة النقد العربي السعودي، 2020، ص. 34)، وذكر تقرير الهيئة العامة للسياحة والتراث

الوطني (2015)، أن مجموع الاستثمارات في قطاع الفنادق يصل حوالي 143.9 مليار ريال سعودي من العام 2016م حتى 2020م (الهيئة العامة للسياحة والتراث الوطني، 2015).

وذلك ما نراه من خلال الشكل (6) حيث إن تطور النمو في أعداد الفنادق كان منذ بدايات خطط التنمية الأولى في سبعينيات القرن الماضي حيث تضاعفت بما يقارب 67.6% من أول فندق إلى عام 2020 على مدار 25 عاماً من الإنجازات في مجال السياحة السعودية، وشهد النمو في القطاع الفندقي مراحل تدريجية على مدار خمس سنوات من العام 1970 وحتى 1980 بنسبة من 102% سنوياً، بل إنها تجاوزت في عام 2002 ثلاث أضعاف بنحو 110% وذلك يعود لجهود وزارة السياحة التي تأسست في ذلك العام مما انعكس بالإيجابية على القطاع بشكل عام. كما تصدرت المملكة العربية السعودية أعلى حصة في النمو الفندقي على مستوى دول منطقة الخليج العربي ما بين عامي 2006 إلى 2012 بأكثر من 95627 ألف غرفة فندقية مشكلة ما يقارب 63,6% من حصة المنطقة (الجزيرة كابيتال، 2015، ص.2).

شكل (6): تطور أعداد الفنادق في السعودية منذ 1975–2022.

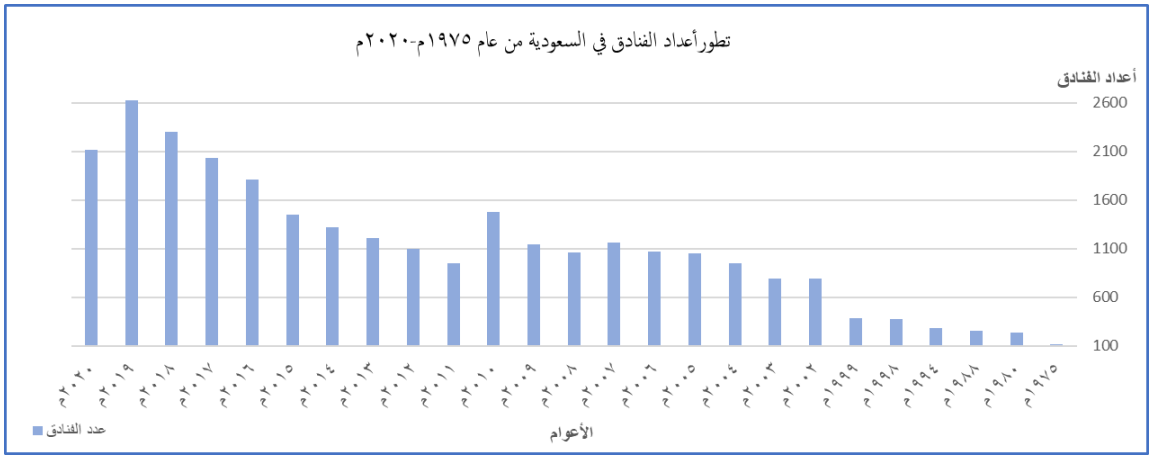

المصدر: عمل الباحث اعتماداً على بيانات الإحصاءات السياحية أعداد متفرقة.

5 .3. إسهام السياحة في الناتج المحلي الإجمالي للمملكة

تهدف المملكة العربية السعودية لزيادة فاعلية دور القطاع السياحي في نمو الاقتصاد السعودي وذلك من خلال زيادة نسبة مساهمته من 3.8% قبل الرؤية، لتكون 10% بحلول عام 2030 بحسب مستهدفات الرؤية السعودية 2030 (وزارة الاستثمار، 2022، ص. 19)، فالمملكة تدرك أن صناعة السياحة تشكل أحد أهم مكونات الدخل على مستوى الدول السياحية وهي بذلك لها دور فاعل في النمو الاقتصادي للمملكة من خلال أثر القيمة المضافة من القطاع

السياحي في الناتج المحلي الإجمالي، وذلك ما نلمسه من خلال معدل النمو السنوي شكل (7). أن معدلات النمو في الأعوام 2021 و2022 تضاعفت 138 مرة عن العام الذي يسبقها و93 مرة في العام 2022. نمت الأنشطة غير النفطية ومنها النشاط السياحي الذي يتضمن الدخل من السياحة بما يقارب 5,4%، ولقد أدى ذلك إلى وصول المملكة إلى أعلى نمو اقتصادي بين مجموعة دول العشرين بنسبة 8.7% خلال العام 2022م، وهو رقم تجاوز توقعات المنظمات العالمية، حيث حققت جميع الأنشطة النفطية، غير النفطية، والحكومية، نمواً إيجابياً انعكس ذلك كله على الاقتصاد السعودي (الهيئة العامة للإحصاء، 2023).

وعليه حققت أنشطة تجارة الجملة والتجزئة والمطاعم والفنادق في النشاط الاقتصادي السعودي ثالث أعلى نسبة مساهمة في الناتج المحلي الإجمالي من عام 2019، حتى العام 2021 ثلاث أعوام متتالية بنسب تراوحت ما بين 8.9%، 8.7% ثم9.2% على التوالي (غرفة الرياض،2022، ص. 24)، فيما بلغت ما يقارب 8.2 في العام 2022 (الهيئة العامة للإحصاء، مرجع سابق)، وبناء على ذلك نرى تزايد الإسهام الذي انعكس من قبل الطلب السياحي والإشغال الفندقي منذ فتح التأشيرات السياحية الدولية.

شكل (7): تطور إسهام السياحة في الناتج المحلي للمملكة من العام 2000–2022.

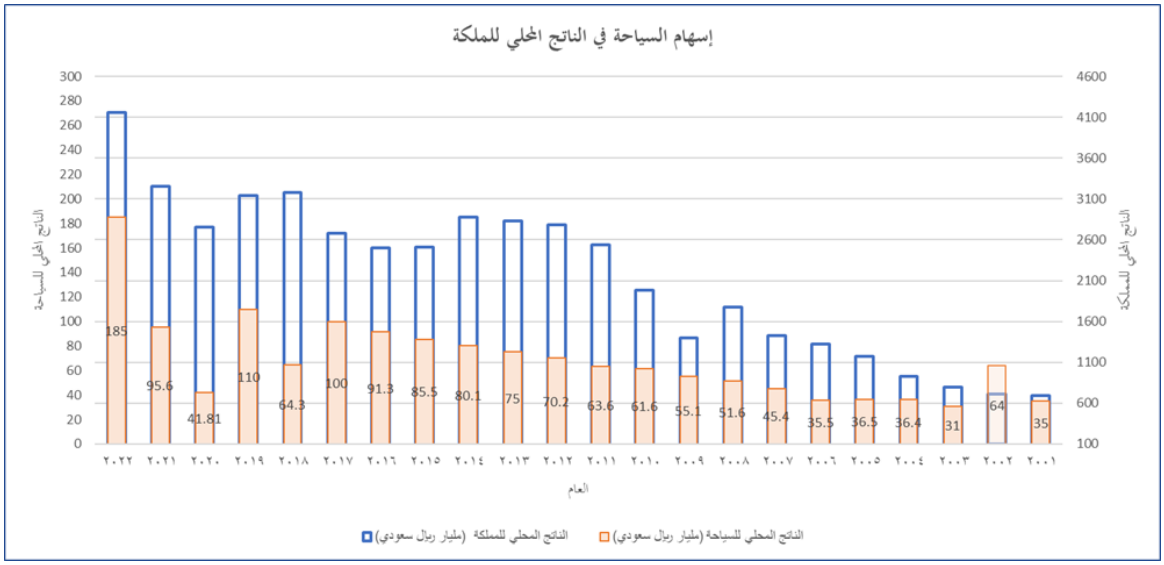

المصدر: عمل الباحث اعتماداً على بيانات الإحصاءات السياحية أعداد متفرقة.

5 .4. النمو في مجال التوظيف السياحي

لايزال قطاع السياحة في المملكة مليئاً بالفرص الوظيفية حسب تصريح وزير السياحة بأن العدد سيصل إلى أكثر من 950 ألف وظيفة في الأعوام المقبلة، وذلك لأن القطاع في طور النمو شكل (8)، حيث بلغ عدد المشتغلين 880

ألف مشتغل لعام 2022، بنسبة سعودة تصل إلى 45% ما يقدر بنحو 234.5 ألف مشتغل سعودي تشكل الإناث منهم 43.2%، وهو ما يوضح الإقبال الكبير على الوظائف في المجال السياحي بعد أن كانت العديد من الفرص الوظيفية سابقاً مشغولة بكوادر عمالة أجنبية وبعيدة كل البعد عن التوظيف السعودي بسبب عزوف الشباب السعودي عن تقديم الخدمات للعملاء مثل استقبال الفنادق وإتمام الحجوزات وغيرها من الوظائف المتصلة بها. ولكن مع اهتمام المملكة بسعودة الوظائف مثل برنامج صندوق تنمية الموارد البشرية (هدف) بدأ القطاع يستقبل المزيد من التوظيف للسعوديين مع تحسن كبير في الرواتب المقدمة تتراوح الرواتب من 5 آلاف ريال إلى 25 ألف ريال شهرياً (الجزيرة كابيتال، 2015، ص. 11).

شكل (8): تطور أعداد المشتغلين السعوديين في قطاع السياحة من عام 2004-2022.

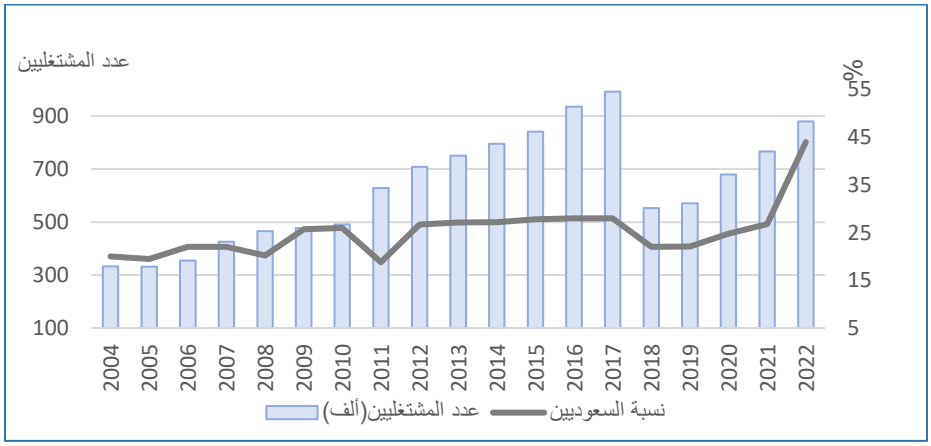

المصدر: عمل الباحث اعتماداً على بيانات الإحصاءات السياحية أعداد متفرقة.

6.التوزيع الجغرافي للسياحة الداخلية والسياح

عند التحليل الجغرافي للقطاع السياحي لا يمكن للصورة أن تتضح دون الإلمام بالحركة السياحية وتوزيعها الجغرافي وفيما نختص به هنا ونسلط عليه الضوء هو السياحة الداخلية بشقيها الوافدة والمحلية، وبما أن العديد من الدراسات تتناول هذا الجانب منذ تأسيس مركز المعلومات السياحية (ماس) مع هيئة السياحة سابقاً وحالياً يعرف بمركز ذكاء الأعمال التابع لوزارة السياحة الذي سهل الحصول على البيانات وذلك لتحليلها ودراستها والخروج بنتائج مفيدة لتطوير النشاط السياحي وهو ما سنقوم به من خلال نقطتين:

6. 1. تطور السياحة الوافدة إلى المملكة وتوزيعها الجغرافي

تعرف السياحة الوافدة بالسياحة التي يقوم بها الوافدون (من غير سكان المملكة) داخل المملكة، وتشمل جميع الأنشطة التي يقوم بها زائر غير مقيم في البلد المرجعي ضمن رحلة سياحية وافدة (وزارة السياحة، 2022، ص. 13)، ويحتسب إنفاق السياح الوافدين من خلال كل إنفاق ينفقه الزوار الوافدين بدءاً من تكاليف السفر للناقل الدولي ثم الدفع

للمواصلات والسكن والخدمات سواء سابقة أو لاحقه للزيارة في بلد الوجهة. وتتسابق الدول في جذبها لهذا النوع من السياح، فالمملكة نجحت في جذب ما يقارب 27 مليون زائر في عام 2023 بنسبة نمو 56% عن عام 2019، و65% مقارنة بعام 2022م الذي بدأت السياحة تتعافى فيه وتعود للمستويات المرتفعة بعد الانخفاض الشديد في الأعوام 2020-2021 جراء تفشي الوباء (جائحة كوفيد 19 عالمياً)، ورفع القيود المرتبطة بالسفر، كذلك تسهيلات الحكومة السعودية في الحصول على التأشيرة السياحية ونجاح الحملات الدعائية المروجة للسياحة السعودية. كما جاءت المملكة في المركز الثاني لعام 2023 على مستوى دول العالم في نمو السياح الوافدين بنسبة 64% عن مستويات ما قبل الجائحة (منظمة السياحة العالمية، 2032، ص. 3)، وهي الدولة الأولى في عدد السياح من الخارج على مستوى الشرق الأوسط (وزارة السياحة، 2022، ص. 22)، مع تطور الإنفاق وكل ذلك يصب في الدخل السياحي للمملكة وينعكس إيجاباً على الاقتصاد الحكومي كما يظهر في الجدول (3) إنفاقهم في عام 2023 أكثر من 141 مليار ريال سعودي بنسبة نمو 37% مقارنة بالعام 2019، و44% من عام 2022، متجاوزة مستويات ما قبل جائحة كوفيد19 (وزارة السياحة، 2023، ص.11).

جدول (3) تطور أعداد السياح الوافدين إلى المملكة وإنفاقهم

العام	عدد السياح الوافدين (مليون سائح)	إنفاق السياح الوافدين (مليار ريال سعودي)
2015	17.99	82.5
2016	18.04	93.42
2017	16.11	97.7
2018	15.33	93.48
2019	17,53	103,35
2020	4.14	20.1
2021	3.5	14.72
2022	16.6	98.3
2023	27	141,2

المصدر: عمل الباحث اعتماداً على بيانات الإحصاءات السياحية أعداد متفرقة.

بينما تظهر بيانات جدول (4) أن التوزيع الجغرافي للسياح الوافدين للمملكة تُشكِّل دول العرب ودول الخليج أعلى النسب، فمثلاً في العام 2018 شكَّل السياح العرب الوافدين إلى المملكة ما نسبته 36.3% من نسبة السائحين الوافدين وخاصة من الكويت، مصر، الإمارات، والأردن (إسماعيل وقاسم، 2020، ص. 12). وتتصدر دول الخليج[2]

في نسبة السياح القادمين لعامي 2021 و2022 بما يقارب 37% و35% على التوالي. ثم تأتي دول آسيا [3] 29% ثم الشرق الأوسط [4] 20%، تليها أوروبا [5] 8%، وأفريقيا [6] 6%، وأمريكا [7] 2% كما يؤكد الشكل (9) ذلك.

جدول (4) التوزيع الجغرافي للسياح الوافدين إلى المملكة (مليون سائح).

العام	دول الخليج	الشرق الأوسط	أفريقيا	آسيا	أوروبا	أمريكا	أخرى
2015	6.699	3.237	1.139	5.223	1.381	284	31
2016	4.722	3.008	1.518	6.324	1.508	704	261
2017	3.781	2.258	1.487	6.764	1.149	536	134
2018	3.611	1.956	1.407	6.205	1.238	909	9
2019	3.734	2.788	1.502	6.731	1.498	1.019	255
2020	1.006	905	230	1.370	416	142	69
2021	1.280	0.890	0.22	0.740	0.170	0.080	0.080
2022	5.800	3.300	100	4.900	1.300	315	0.01

المصدر: عمل الباحث اعتماداً على بيانات الإحصاءات السياحية أعداد متفرقة.

شكل (9): التوزيع الجغرافي لأعداد السياح الوافدين إلى المملكة حسب مناطق العالم عام 2022.

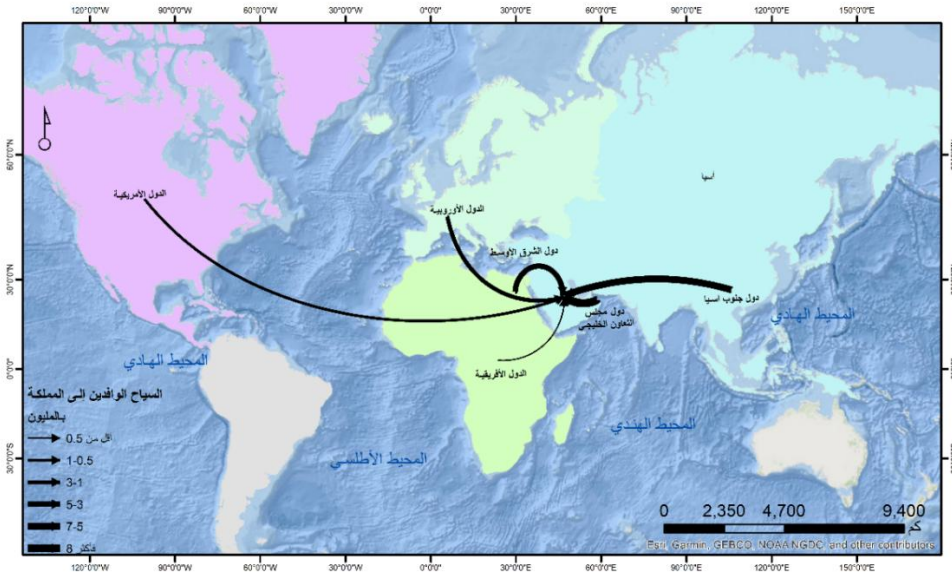

المصدر: عمل الباحث اعتماداً على بيانات (2022) من الجدول (4).

6. 2. تطور السياحة المحلية في المملكة وتوزيعها الجغرافي

السياحة المحلية هي السياحة التي يقوم بها سكان المملكة من مواطنين أو مقيمين داخل المملكة، وتشمل الأنشطة التي يقوم بها الزائر في البلد المرجعي. والنفقات السياحية المحلية هي النفقات المباشرة للأفراد المقيمين في المملكة والمسافرين إلى مناطق أخرى داخل المملكة وتشمل نفقات الاستعداد للسفر والنفقات في طريق الذهاب والعودة وداخل الأماكن التي يقومون بزيارتها والنفقات بعد العودة من السفر المرتبطة بالزيارة (وزارة السياحة، 2022، ص. 13). وبالنظر إلى ما جاء في الجدول (5) نجد أن أعداد السياح المحليين قبل العام 2021 لم يتجاوز 50 مليون سائح بمعدل إنفاق لا يتجاوز 60 مليار ريال سعودي، وقد يعود ذلك إلى قلة الثقافة السياحية في الأعوام السابقة مع عدم الجذب السياحي للمناطق السياحية حتى بداية الرؤية، ثم جاءت جائحة كورونا وأدى الحجر الصحي الذي فرض إلى تقلص السياحة والسفر حتى للأغراض الدينية، ثم تغير الوضع في عام 2021 وبلغ أعداد السياح المحليين 63.8 مليون سائح بإجمالي إنفاق أكثر من 100مليار ريال، وهي بذلك تشكل معدلات نمو غير مسبوقة مما يعكس التعافي الكبير في سوق السياحة المحلية الداخلية وخاصة بعد جائحة كورونا، حيث شكلت الرحلات بغرض الترفيه ما يقارب 50% من الرحلات، وجاءت مدينة الرياض في المرتبة الأولى في استقطاب الزوار بما يقارب أكثر من 5 مليون زائر (وزارة السياحة، 2021، ص. 36)، وكما عملت المواسم الترفيهية والمهرجانات المحلية في استقطاب السائح السعودي والمقيم لزيارة المناطق والمواسم مثل موسم الرياض الذي أصبح على مستوى عالمي، وصلت السياحة في عام 2023 لمستويات متقدمة متجاوزة 81 مليون سائح محلي، بإنفاق يقارب 114 مليار ريال سعودي وذلك تزامناً مع نهاية العام الدراسي وموسم الصيف، فالمملكة وصلت إلى مستهدفات الرؤية 2030 في عدد الزوار قبل سبع سنوات من الوقت أكثر من 100 مليون سائح، 70 مليون زائر محلي ، و27 مليون من الخارج.

جدول (5): تطور أعداد السياح المحليين في المملكة وإنفاقهم

العام	عدد السياح المحليين (مليون سائح)	إنفاق السياح المحليين (مليار ريال سعودي)
2015	46.45	48.42
2016	45	55.43
2017	43.82	46.1
2018	43.26	48.12
2019	47.81	61.21
2020	42.11	43.35
2021	63.85	102.2
2022	77.8	107.3
2023	81.9	114.4

المصدر: عمل الباحث اعتماداً على بيانات الإحصاءات السياحية أعداد متفرقة.

وكما نرى من الشكل (10) أن التوزيع المناطقي للسياح المحليين تركز في منطقة مكة المكرمة بالمرتبة الأولى بقرابة 29.1%، تأتي منطقة الرياض في المرتبة الثانية بما نسبته 20.7%، ثم المنطقة الشرقية بنسبة 14.3%، ومنطقتا المدينة المنورة وعسير بنسبة 8.1% و8% على الترتيب، وفي المرتبة الأخيرة منطقتا الباحة والمنطقة الشمالية بحوالي 1.3%، قد يكون بسبب ضعف الأقبال السياحي، بينما كان الغرض الديني هو سبب الأقبال على زيارة مدينتي مكة والمدينة المنورة، وجاءت بجوارهما مدينتي الطائف وجدة لغرض الترفيه.

شكل (10): الكثافة السياحية على مستوى مناطق المملكة لعام 2022.

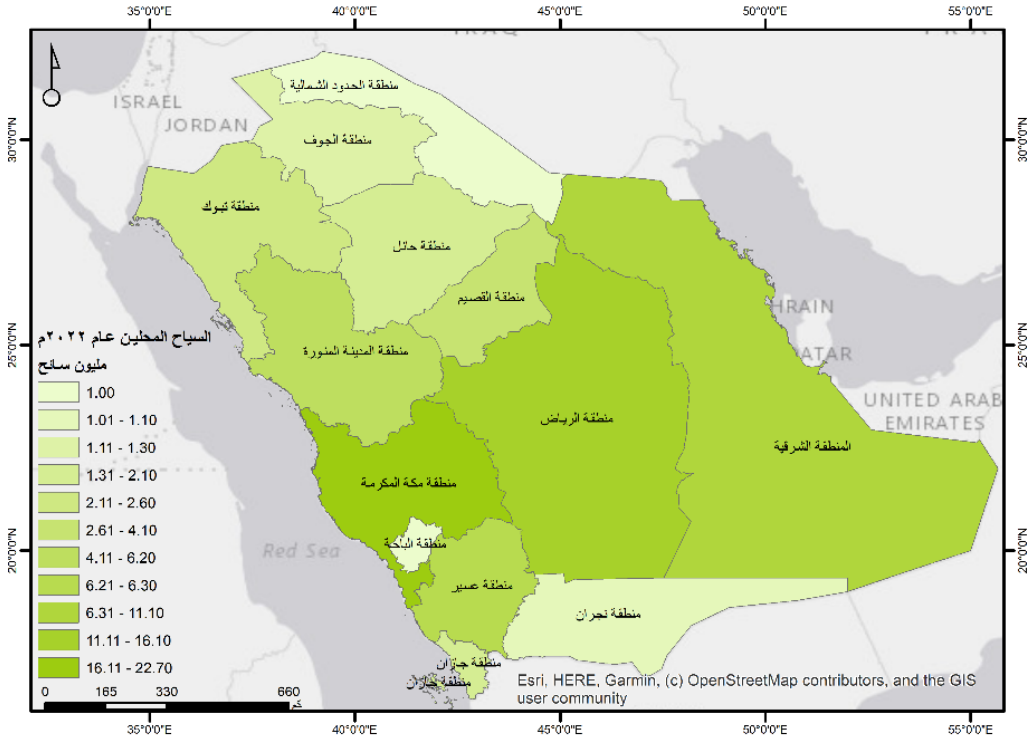

المصدر: عمل الباحث اعتماداً على بيانات من وزارة السياحة (2022).

7. حوكمة القطاع السياحي والتنبؤ المستقبلي للقطاع

إن صناعة السياحة هي مسؤولية تتطلب تضافر الجهود بين الجهات الحكومية، الجهات الخاصة كذلك، والمجتمع المحلى، يتحقق ذلك باتخاذ سياسات محددة تنمي القطاع وتعطي نتائج مثمرة في وقت محدد دون إضاعة للجهود المقدمة بما ينعكس على تحسين الأعمال المقدمة واستدامة الموارد الموجودة وذلك ما يعرف حالياً بمفهوم الحوكمة وهو من ضمن إستراتيجيات رؤية المملكة 2030 في تحفيز الاستثمار السياحي وتعزيز الحوكمة والسياسات بتطوير الأنظمة والتشريعات اللازمة (برنامج التحول الوطني، 2018، ص. 103) وهو ما طبقته الجهات السياحية لدينا مثل شركة البحر الأحمر

المطورة لمشروع البحر الأحمر والتي أطلقت أدوات الرقابة الداخلية في مجال الحوكمة وشاركتها مع المنظمات الأخرى في المملكة، ولعلنا نربط بين الحوكمة والجودة حيث أن الجودة تأتي مع الحوكمة ويظهر دور الحوكمة في تحقيق الجودة من خلال بناء مؤسسات مستقلة لها مجالس ولجان فعالة ذات توجهات إستراتيجية تحقق أهدافها بأفضل الطرق وأقل الجهود، وموازنة بين الخطط الإستراتيجية بعيدة المدى والخطط التشغيلية أو التنفيذية قصيرة المدى. مع إمكانية كشف الخلل وأوجه القصور ومن ثم زيادة فرص التحسين مع ضمان الاستثمار الأمثل للموارد بما يكفل الحق لجميع الأطراف بما فيهم المجتمع وأصحاب المصلحة (العربي، ب ت)، ومن خلال ذلك سنلقي الضوء على ثلاثة عناصر رئيسة وهي الحوكمة في القطاع السياحي، ثم الجودة في السياحة وأخيراً مستقبل صناعة السياحة في المملكة.

1 .7. الحوكمة في القطاع السياحي

أ-الحوكمة (**Governance**)، مفهومها، أهدافها، ومبادئها

ظهر مفهوم الحوكمة كأحد المصطلحات الحديثة نسبياً مع أن جذوره تعود إلى عام 1932م وقد زاد الاهتمام بهذا المصطلح ولاسيما بعد ازدياد حالات الفشل والتعثر لدى العديد من المؤسسات الاقتصادية، والتربوية وغيرها؛ وذلك لمواجهة ظواهر الفساد التي أدت إلى انهيار عدد كبير من هذه المؤسسات بسبب عدم وجود آلية منضبطة لمحاسبة رؤسائها، وغياب الشفافية، وعدم أحقية العاملين فيها أو الجمهور المتلقي لخدماتها في مناقشة قرارات هؤلاء المسؤولين (العربي، ب ت). تأتي كلمة الحوكمة من الفعل اليوناني **Kubernao** الذي يعني توجيه، وقد استخدمها أفلاطون لأول مرة، ثم انتقلت للغة اللاتينية بمفردة **Steering** للتعبير عنها وتعني يدير أو يوجه. وفي قاموس أكسفورد الحوكمة **function of governing** وظيفة الحكم (إبراهيم، 2018)، كما تعرفها مؤسسة التمويل الدولية (**IFC**) بأنها النظام الذي يتم من خلاله إدارة الشركات والتحكم في أعمالها، بينما هي مجموعة من العلاقات التي تربط بين القائمين على إدارة الشركة ومجلس الإدارة وحملة الأسهم وغيرهم من أصحاب المصالح حسب منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (**OECD**) وقد وضعت المنظمة مجموعة من المبادئ تعتبر مرجعية لكافة المؤسسات والشركات مثل وضع إطار فعال لحوكمة الشركات من القوانين والتشريعات المتعلقة بالحوكمة والتي تتوافق وتنسجم مع القوانين الأخرى السائدة في البلد. بالإضافة إلى تشجيع فعالية الأسواق المالية في الدولة، وحرية تنقل رؤوس الأموال عبر الحدود، وتأسيس المؤسسات الرقابية اللازمة في الدولة. كما تؤكد مبادئ الحوكمة على تمتع المساهمين بالحقوق التي يضمنها لهم القانون؛ والمساواة بين المساهمين صغارهم وكبارهم سواء مواطنين أو أجانب (غرفة أبوظبي، 2009)، وبحسب مجمع اللغة العربية الحوكمة مرادفة لمصطلح الإدارة الرشيدة التي تعبر عن قدرة ربان السفينة على قيادتها إلى بر الأمان نتيجة ما يملكه من حس ومهارة في المحافظة على أرواح وممتلكات الركاب، وتُعرَّف الحوكمة بأنها مجموعة من الأنظمة والضوابط التي تنظم العلاقات بين أصحاب المصلحة وتحقق مجموعة من المبادئ كالعدل والشفافية والمساواة، والحوكمة نظام متكامل يعتمد

على الضوابط الرسمية مثل التشريعات والأنظمة والقوانين يمارس من خلال تحديد السلوكيات التي تخدم المصالح والحث على اتخاذ القرارات الأخلاقية من أجل تحقيق نمط فعال يخلق نتائج جيدة ويستبعد الأنماط غير الجيدة مما يؤدي لكفاءة في الأداء وشفافية تسهم في زيادة تنمية اقتصاديات الدول ومنظماتها (الغانم، 2021)، كذلك عرفها صندوق الاستثمارات السعودي بأنها مجموعة من المسؤوليات والممارسات التي يقوم بها مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية بهدف توفير التوجيه الإستراتيجي، وضمان تحقيق الأهداف، والتأكد من إدارة المخاطر بشكل صحيح، والتحقق من استخدام موارد المنشأة بشكل مسؤول، وطبقها الصندوق في مشاريعه الكبرى وتبعته كافة الجهات السياحية.

ب-الحوكمة في الاستثمار السياحي

-الحوكمة في شركة البحر الأحمر للتطوير: أصدرت شركة البحر الأحمر للتطوير وهي الشركة المطورة لمشروع البحر الأحمر أحد أكبر مشاريع السياحة في المملكة مجموعتها من أدوات الرقابة الداخلية في مجال الحوكمة التي تعتمد على أربع قيم رئيسة هي الاحترام، التعاون، الشغف، والمسؤولية. وشاركت الشركة المعايير مع باقي المنظمات في المملكة لتكون قواعد لبناء الحوكمة في المملكة (موقع شركة البحر الأحمر الدولية، 2023).

- الحوكمة في صندوق الاستثمارات العامة الذي عمل على تطوير واعتماد نظام خاص بالحوكمة، يساهم ويقود إستراتيجية الاستثمار المحلي والعالمي وإدارة هذه الاستثمارات بطريقة محكمة؛ ابتكر صندوق الاستثمارات العامة نموذج حوكمة تشغيلي يعكس مهمته الرئيسية الموكلة إليه، وأهدافه، كما يتماشى مع أفضل الممارسات العالمية المتبعة، حيث يعزز تطبيق هذا النموذج مستوى الشفافية والفعالية في اتخاذ القرار والتقدم في المستقبل، يتابع الصندوق أداء الشركات التابعة بدقة من خلال خطة واضحة عند اختياره للشركات والمشاريع التي يستثمر بها(صندوق الاستثمارات العامة، 2021، ص. 54).

7 .2. الجودة في القطاع السياحي (مفهومها، أبعادها)

بدأ مصطلح إدارة الجودة الشاملة عام 1985م، عند قيادة القوات البحرية واستُخدم لوصف الأسلوب الإداري الياباني في تحسين الجودة. ونعني بها: أسلوب إداري لنجاح طويل الأمد من خلال إرضاء الزبون (الدعيس، 2008). يعتمد تفوق دولة على باقي الدول في صناعة السياحة على الجودة والتي هي الرضا التام للعميل حسب مفهوم أرماند فيخوم 1956م (الدعيس، 2008، ص. 7).

وقد طرح في الآونة الأخيرة مفهوم الجودة في القطاع السياحي، وعرفت منظمة السياحة العالمية الجودة السياحية بأنها نتيجة لعملية تتضمن تلبية جميع احتياجات المستهلك ومتطلباته وتوقعاته المشروعة من المنتجات والخدمات بسعر مقبول، بحيث تكون متطابقة مع الشروط التعاقدية المتفق عليها ومحددات الجودة المشمولة بذلك مثل السلامة والأمن والصحة والنظافة العامتين، سهولة الوصول، الشفافية، الأصالة، تجانس النشاط السياحي المعني مع بيئته البشرية والطبيعية (غرفة الشرقية، 2011، ص. 11).

يعتبر تحسين جودة خدمات المنشآت السياحية مطلباً إستراتيجياً لتعزيز القدرة التنافسية حيث أن تحقيق رضا متلقي الخدمة يعتبر محور نجاح الشركات، كما أن تبنِّي المنشآت السياحية للجودة الشاملة ضرورة استراتيجية لرفع كفاءتها وفعاليتها نظراً لكونها صناعة خدمية يتراوح فيها مستوى الأداء بشكل كبير طبقا لمستوى تعليم، تدريب، وخبرة مقدم الخدمة السياحية على اختلاف أنواعها وهو ما يعرف بقيمة الجودة من الجانب البشري، أما من ناحية المقومات المادية في صناعة السياحة فإن المواصفات والمعايير بالنسبة للمنشآت السياحية هي ما تقاس به درجة الجودة بفئاتها المختلفة (الدعيس، 2008).

كما أن جودة الخدمة السياحية تعتبر مقياسًا للدرجة التي يرقى إليها مستوى الخدمة المقدمة للعملاء ليوافق توقعاتهم؛ لذلك أن تقديم خدمة بجودة عالية هو تطابق مستوى توقع العميل وقد يفوقها أحياناً حسب الأبعاد التي تحكم جودة الخدمة وهي ممثلة بنظام **SERVQUAL** المستخدم لقياس جودة الخدمات في المنشآت السياحية، وهو أسلوب يحلل الفجوات **Gap Analysis** أي الفرق بين توقعات العملاء والخدمة المقدمة لهم بشكلها الحالي وهو مكون من خمسة أبعاد: أولها النواحي المادية الملموسة مثل المعدات، مظهر العاملين والبعد الثاني هو الاعتمادية من حيث القدرة على تقديم الخدمة كما وعد بها العميل بدقة. وينطوي البعد الثالث على الاستجابة الفورية لمساعدة العميل، ويتمثل البعد الرابع في الأمان والثقة من العاملين نحو العملاء ويأتي المبدأ الخامس المرتبط بالتعاطف والاهتمام الشخصي بالعميل (الدعيس، 2008)، ولقد أولت وزارة السياحة اهتماماً كبيراً للجودة حيث أنها وضعت الحوافز والتكريمات للجهات السياحية التي تتبنى مستوى عالٍ من الجودة تحت شعار "الجودة أولاً" في ملتقى تنمية القدرات البشرية السياحية الذي كرمت فيه سمو نائب وزير السياحة الأميرة هيفاء بنت محمد آل سعود العديد من الجهات مثل مجموعة فنادق أكور**Accor**، وفنادق برج ساعة مكة فيرمونت، ومجموعة هيلتون الرياض، وعدد من المعاهد والجامعات.

7. 3. مستقبل قطاع السياحة والاستثمار السياحي في المملكة العربية السعودية

تصدرت المملكة العربية السعودية المشهد السياحي العالمي بحضور قوي ولافت وذلك بعد انتخابها رئيساً للمجلس التنفيذي لمنظمة السياحة العالمية التابعة للأمم المتحدة في نوفمبر 2022، لتصبح أول دولة خليجية تشغل هذا المنصب ويتواجد في عاصمتها الرياض أول مكتب إقليمي للمنظمة تعزيزاً لأجندتها وأعمالها في منطقة الشرق الأوسط وخارجها (واس، 2022)، وقد أكد معالي رئيس المجلس التنفيذي وزير السياحة السعودي أحمد الخطيب على التعاون بين المنظمة والمملكة في إطلاق عدد من المبادرات لتمثيل السفر والسياحة في المحافل الدولية وأجندتها، ومن بين هذه المبادرات التي قامت بها المملكة: "السعودية الخضراء" والمحميات الوطنية التي تشكل30% من مساحة المملكة، مبادرة جائزة أفضل القرى السياحية، ومبادرة السياحة تنير العقول وتشكيل فريق عمل لإعادة تشكيل مستقبل السياحة. وأشار الوزير السعودي إلى أن للاستدامة السياحية ثلاث ركائز: الاستدامة الاجتماعية خاصة بعد جائحة كوفيد، حيث أن 80% من الأعمال التي تعمل في قطاع السفر والسياحة متوسطة وصغيرة، فلا بد أن نضمن استدامة هذه الأعمال المتوسطة

والصغيرة في حالة حدوث أي ظروف طارئة في المستقبل، وكذلك الاستدامة الاقتصادية للقطاع فهو يساهم في الاقتصاد بشكل مستدام ويوظف عُشر سكان الأرض ويدعم 130 مليون شخص حول العالم، وهو ذو قيمة اقتصادية كبيرة لذلك تحرص المملكة على القيام بمجموعة من الإجراءات والأنظمة والتشريعات للحفاظ على الركيزة الأساسية ا(لاستدامة البيئة) فمثلاً في مشروع البحر الأحمر، توضع البيئة في المقدمة وتستخدم مواد البناء الصديقة للبيئة لبناء الفنادق قدر الإمكان، وذلك أثناء حضور المملكة فعالية (السياحة المستدامة) التي عقدتها الجمعية العامة للأمم المتحدة سلطت خلالها الضوء على أهمية قطاع السياحة لاقتصاديات الدول وضرورة تعزيز السياحة المستدامة لحماية البيئة والمجتمعات والاقتصادات المحلية مع الحفاظ على الموارد للأجيال المقبلة (الأمم المتحدة،2024).

كذلك سجل القطاع السياحي في المملكة بالرغم من آثار جائحة كوفيد 19 على العالم أجمع، أرقاماً إيجابية، وظهرت آثار التعافي التام للقطاع، وقد استضافت المملكة يوم السياحة العالمي في 27 سبتمبر 2023 بشعار "السياحة والاستثمار الأخضر"، تناولَ الخبراء مواضيع أولويةً رئيسة للقطاع في الوقت الراهن، من أبرزها: الاستثمار في الطاقات البشرية، (التعليم وفرص العمل)، والاستثمار في المنتجات الجديدة للحدّ من الاكتظاظ وتنويع المنافع؛ والاستثمار في الابتكار وريادة الأعمال، والاستثمار في التحوُّل الأخضر، ونتيجة لذلك نرى أن المملكة أتاحت الفرصة للقطاع بأن يتمدد ويكوِّن الفرص الكبرى لتحقيق أقصى منافع القطاع من غير أن تهمل أهمية الاستدامة للموارد وهي محور من محاور الاكتمال في المشاريع السياحية التي تعمل المملكة عليها، وتعرف السياحة الاستثمارية من قبل المنظمة العالمية للسياحة بأنها التنمية الاستثمارية للسياحة التي تلبي احتياجات السياح والمواقع المضيفة إلى جانب حماية وتوفير الفرص للمستقبل، إنها القواعد المرشدة في مجال إدارة الموارد بطريقة تتحقق فيها متطلبات المسائل الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ويتحقق معها التكامل الثقافي والعوامل البيئية والتنوع الحيوي ودعم نظم الحياة. يهدف الاستثمار السياحي إلى المحافظة على الموارد الطبيعية، التاريخية، الثقافية، والموارد الأخرى المتعلقة بالسياحة مع ضمان استمراريتها للمستقبل وهي رأس المال الثابت، وتقدم لمجتمع المدن السياحية فوائد اجتماعية واقتصادية (العاني، 2008، ص. 19). وبهذا الصدد أعلنت المملكة العربية السعودية في ملتقى السفر والاستثمار السياحي المنظم من قبل وزارة السياحة السعودية، والمقام 2018م (البنيان، 2022) تأسيسها للمركز العالمي للسياحة المستدامة وهو تحالف متعدد البلدان يهدف تسريع وصول قطاع السياحة إلى الصافي الصفري من الانبعاثات الضارة للبيئة، حيث إن 8% من غازات الاحتباس الحراري تأتي من انبعاثات قطاع السياحة (وزارة السياحة [Saudi_MT@]،2021)، وذلك مع استمرار إقامة مواسم السعودية والفعاليات والمهرجانات التي تستهدف تعزيز السياحة المحلية بالإضافة إلى افتتاح العديد من المواقع الجديدة لجذب السياح من مختلف دول العالم مما يساعد على دعم السياحة الثقافية المستدامة القائمة على التراث في المملكة (وزارة الاستثمار، 2022، ص.25).

خصصت المملكة الميزانيات الكبيرة للقطاع فهي تمتلك صندوقي ثروة سيادية ضخمين، يعد صندوق الاستثمارات العامة أحدهما، ويستثمر الصندوقان أموالهما في أكثر من سبع قطاعات تأتي الخدمات السياحية والسياحة من ضمنها ويسهم الصندوق في الناتج المحلي بنسبة 4% أي ما يعادل 110 مليار ريال (29.33 مليار دولار) في عام 2017 (سمير، 2020، ص. 549). ومن هنا نرى أن المملكة تقدم جميع السبل والمقومات وذلك لتكون نهضة سياحية متكاملة كما وضحنا سابقاً.

8. الخاتمة

تناقش هذه الدراسة واقع الاستثمار السياحي في المملكة ودوره في النمو الاقتصادي وحوكمته وذلك من خلال أربعة محاور سلطت الضوء على قطاع السياحة منذ نشأة وزارة السياحة والمعروفة سابقاً بهيئة السياحة وتطور القطاع في بدايات تأسيسه إلى ما بعد رؤية المملكة 2030.

تناولت الدراسة الاستثمار السياحي بشكل مفصل من حيث نمو مجالات السياحية التي تشكل أماكن الإيواء للسائح (الفنادق) أحد أكبر مجالات الاستثمار.

تمت معالجة أثر الاستثمار السياحي في الاقتصاد السعودي متتبعين تطور القطاع في مجال التوظيف والقيمة المضافة للقطاع على الناتج المحلي الإجمالي للمملكة.

أوضحت النتائج أن العلاقة فيما بين الاستثمار السياحي الحكومي والاستثمار الخاص السياحي هي علاقة تكاملية وعلاقة ارتباطية قوية ارتباطاً تامّاً بمقدار 99% على مقياس ارتباط معامل بيرسون ولاختبار معنوية معامل الانحدار جاءت 0.00 وهي قيمة Sig أقل من (0.05) وعليه نرفض الفرض الصفري و نقبل الفرض البديل الذي ينص على أن هناك علاقة طردية بين المتغير المستقل والمتغير التابع عند مستوى معنوية ($\alpha 0,05 \geq$).فهو نموذج دال إحصائياً، وهو ما تتحدث عنه الدراسة وما تثبته من خلال دراسة العلاقة بين الاستثمار السياحي والاستثمار الخاص.

عند أخذ نظرة استطلاعية عن الحركة السياحية في المملكة للسياحة الوافدة والمحلية خلال الأعوام الماضية من عام 2015–2023 وخرجت الدراسة بنتائج تؤكد صحة الفرضية التي تنص أن للاستثمار السياحي أثر تنموي وتشجيعي على زيادة إقبال السائح سواء من خارج المملكة أو المواطنين والمقيمين داخلها على السياحة في المملكة وأنها من الوجهات المستقبلية، كما أكدت ذلك من خلال المحور الرابع والأخير الذي استعرض استدامة القطاع السياحي، وحوكمته، وقياس الجودة التي يحظى بها ليكون في مصاف القطاعات الواعدة التي تسهم في تنمية المملكة حسب ما استهدفت رؤية المملكة 2030.

توصي الدراسة ضرورة الشراكة بين المستثمرين في القطاع السياحي الخاص مع الاستثمار الحكومي للقطاع مما يزيد من الفرص الاستثمارية وتوسعة المشاريع السياحية العملاقة في المملكة.

وصي الدراسة بأهمية إجراء المزيد من الدراسات التفصيلية التي تكشف عن أثر الاستثمار الحقيقي على رؤية المملكة 2030 وقد يكون ذلك بالتعاون مع الجهات الوزارية المعنية كوزارة الاستثمار ووزارة السياحة.

توصي الدراسة بنشر بيانات تفصيلية من قبل وزارة السياحة ووزارة الاستثمار تخص التوزيع الجغرافي للاستثمار السياحي على مستوى المملكة، ونشر بيانات عن الأنشطة السياحية المستثمر فيها، ومقدار الاستثمار، وجهة المستثمرين ليتسنى للباحثين عمل دراسات تقيم الوضع الجغرافي للانتشار الاستثماري على نطاق مناطق ومدن المملكة.

الهوامش

(1) في يناير 2024م تم تغير مسمى منظمة السياحة العالمية (UNWTO) إلى الأمم المتحدة للسياحة (UN Tourism)، استرجعت بتاريخ29 يناير 2024، https://www.unwto.org/ar/news/unwto-becomes-un-tourism-to-mark-a-new-era-for-global-sector

(2) مجموعة دول الخليج (البحرين، الكويت، قطر، الإمارات، سلطنة عمان).

(3) مجموعة دول اسيا (الهند، باكستان، بنجلاديش، ماليزيا، الفلبين، إندونيسيا).

(4) مجموعة دول الشرق الأوسط (مصر، الأردن، سوريا، اليمن، العراق).

(5) مجموعة دول أوروبا (بريطانيا، فرنسا، إيطاليا، المانيا، إسبانيا، تركيا).

(6) مجموعة دول أفريقيا (السودان، نيجيريا، المغرب، تونس، الجزائر، جنوب أفريقيا).

(7) مجموعة دول أمريكا (أمريكا، كندا، البرازيل، المكسيك، الأرجنتين).

مراجع البحث

إبراهيم، وفاء. (2018). حوكمة الاستثمار السياحي ودوره في تحقيق التنمية المحلية: الأمارات العربية المتحدة أنموذجاً، *مجلة الناقد للدراسات السياسية*، العدد الثاني، أبريل 2018، بسكرة: الجزائر.

إسماعيل، محمد.، وقاسم، جمال. (2020). *أثر قطاع السياحة على النمو الاقتصادي في الدول العربية*، صندوق النقد العربي.

الأمم المتحدة. (2024). وزير السياحة السعودي: القطاع السياحي في المملكة ينمو بنسبة55 %، استرجعت بتاريخ1 ديسمبر،2024، https://news.un.org/ar/interview/2024/04/1130106 ،

آل إبراهيم، باسم.، الشيخ،سعيد.، طاهر.ناهد.، (2005). *تطوير العلاقة بين القطاع الحكومي والقطاع الخاص في المملكة العربية السعودية، منتدى الرياض الاقتصادي، الدورة الثانية*.
https://riyadhef.com/Editions/Pages/Edition.aspx?EID=2

برنامج التحول الوطني. (2018). *الخطة التنفيذية لبرنامج التحول الوطني 2018-2020*، رؤية المملكة العربية السعودية 2030.

برنامج التحول الوطني. (2019). *مسيرة التحول لمستقبل واعد أبرز إنجازات برنامج التحول الوطني 2019*، رؤية المملكة 2030.

البنيان، سامي. (2022، أغسطس 9)، الاستدامة السياحية، *مقال منشور على موقع لينكد أن*، استرجع بتاريخ 21يناير 2023،

https://www.linkedin.com/pulse/%D8%A7%D9%84%D8%A7%D8%B3%D8%AA%D8%AF%D8%A7%D9%85%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%8A%D8%A7%D8%AD%D9%8A%D8%A9-sami-albanayan/?originalSubdomain=ae

بوالفول، هرون.، مستوي، عادل. (2018). تحليل واقع الاستثمار السياحي في الجزائر واليات تفعيله رؤية تحليلية خلال الفترة 1995-2015، *مجلة اقتصاديات الاعمال والتجارة*، العدد السادس سبتمبر 2018، ص ص 71-86.

بوشاشية، نادية.، منير، نوري. (2017). جودة الخدمة السياحية وأثرها على تعزيز ولاء السائح مع دراسة ميدانية لكيفية تقديم الخدمة السياحية منطقة الشلف، *مجلة الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية*، قسم العلوم الاقتصادية والقانونية العدد 18، جون 2017، ص 70 – 82، الجزائر.

الجزيرة كابيتال. (2015، يناير). تقرير قطاع الضيافة في المملكة العربية السعودية، الجزيرة للأسواق المالية.

حبارك،سمير. (2020). استثمارات صناديق الثروة السيادية وإدارتها: دراسة صندوق الاستثمارات العامة السعودي، *مجلد إدارة الأعمال والدراسات الاقتصادية، المجلد السادس. العدد الأول*، جامعة زيان عاشور بالجفلة، الجزائر، ص ص 539-561.

حيزية، هني.، ومحمد، زيدان. (2020). آفاق الاستثمار السياحي في الجزائر استنادا إلى المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية (2030)، *مجلة البشائر الاقتصادية، المجلد السادس، العدد الأول*. ص 541-560.

خضر، ياسر.، محمد، عباس. (2019). خريطة التنمية السياحية المستهدفة في مصر وفقا للرؤية المصرية 2020-2030، *حولية كلية الآداب*، جامعة بنى سويف، عدد خاص 2019، ص ص 1- 85.

الدباغ، إسماعيل.، وشبر، إلهام. (2015). *مدخل متكامل في الاستثمار السياحي والتمويل*، الطبعة الأولى، دار إثراء للنشر والتوزيع، عمان: الأردن.

الدعيس، خالد. (2008). إدارة الجودة وأثرها على مستوى أداء المؤسسات السياحية، *ورقة عمل مقدمة إلى الملتقى اليمني لجودة خدمات السياحة صنعاء 19-20 يوليو 2008*، المعهد الوطني للفندقة والسياحة، اليمن.

الدين، أشرف جمال. (،2023 أكتوبر 20)، ثقافة الحوكمة، مقال منشور، العدد التاسع، *مجلة آفاق إدارية*، مصر.

رؤية المملكة 2020. (2021 إبريل25). إنجازات رؤية المملكة 2030(2016-2020)، رؤية المملكة العربية السعودية 2030.

الزهراني، عبد الناصر.، وقسيمة، كباشي. (2008). الاستثمار السياحي في محافظة العلا، *بحث مقدمة إلى الهيئة العامة للسياحة والآثار*، مركز المعلومات والأبحاث السياحية (ماس)،1431هـ.

سالم، محمود. (2015). فرص الاستثمار السياحي في مصر: الإمكانات والقيود، *مجلة كلية السياحة والفنادق*، جامعة الفيوم، المجلد التاسع، العدد (1/2) سبتمبر، ص ص74-102.

صالح، أزاد شكور. (2013). *قوانين تشجيع الاستثمار وتطبيقاتها في مجال الاستثمار السياحي دراسة تحليلية مقارنة*، دار شتات للنشر والبرمجيات، مصر- الإمارات.

صبابجة، صباح. (2015). سياحة الأعمال في المملكة العربية السعودية، رسائل جغرافية، *مجلة الجمعية الجغرافية الكويتية*، الكويت.

صندوق الاستثمارات العامة. (2021). برنامج صندوق الاستثمارات العامة 2021-2025، رؤية المملكة 2030.

صندوق النقد العربي. (2008). التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2008، التعاون العربي في قطاع السياحة، الفصل الثاني عشر، أبو ظبي: سبتمبر 2008.

العاني، رعد مجيد. (2008). *الاستثمار والتسويق السياحي*، الطبعة الأولى، كنوز المعرفة العلمية للنشر والتوزيع، الأردن: عمان.

عبد الحميد، رانيا. (2021). الاستثمارات السياحية ومساهمتها في الدخل القومي لمصر، *مجلة كلية السياسة والاقتصاد*، العدد الحادي عشر، يوليو 2021.

العربي، فاطمة بنت إدريس. (ب ت). الجودة والحوكمة، عرض بوربوينت مقدم إلى وزارة التعليم، الإدارة العامة للتعليم بمنطقة جازان، مكتب تعليم فرسان.

الغانم، عبد الله. (2021). الحوكمة، مفهومها وأهدافها، *مقال في موقع وزارة الاقتصاد والتخطيط*، استرجعت بتاريخ 13-1-2023https://mep.gov.sa/ar/media-center/economic-affairs/blogs/blog004.

غرفة أبو ظبي. (2009، أكتوبر). "أساسيات الحوكمة مصطلحات ومفاهيم". سلسلة النشرات التثقيفية لمركز ابو ظبي للحوكمة. متحصل عليه: تاريخ زيارة الموقع: 13-1-2023.

الغرفة التجارية الصناعية بالرياض. (2003). *الاستثمار في المملكة العربية الواقع والتحديات*، منتدى الرياض الاقتصادي الأول، الرياض، المملكة العربية السعودية.
https://riyadhef.com/Editions/Pages/Edition.aspx?EID=1

غرفة الرياض. (2022). أثر تطور الناتج المحلي الإجمالي بالمملكة على تنويع القاعدة الاقتصادية (تطلعات رؤية المملكة 2030)، مركز البحوث والمعلومات.

قطاع الشئون الاقتصادية.، ومركز الدراسات والبحوث.، وغرفة الشرقية. (2011). الاستثمار السياحي في المنطقة الشرقية "الفرص والتحديات"، غرفة الشرقية مركز الدراسات والبحوث.

القنية، ريم عبد الله. (2021). معوقات الاستثمار المحلي والأجنبي في المملكة العربية السعودية، *مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية والقانونية*، المجلد الخامس، العدد 24، ديسمبر 2021، ص 77-103.

مركز المعلومات والأبحاث السياحية (ماس). (2011). إحصاءات المؤسسات السياحية2011، الهيئة العامة للسياحة والآثار.

مشاريع السعودية.، غرفة الرياض.، مشيد. (2019، نوفمبر). الفرص الاستثمارية الواعدة في قطاع السياحة بمدينة الرياض.

مشاريع السعودية. [@SaudiProjec] . (2022، ديسمبر8). #أبها تستقطب استثمار بقيمة 950 مليون ريال، https://x.com/SaudiProject/status/1600838908396580865

المطيري، خالد. (2018). دور الاستثمار الحكومي في تدعيم رؤية المملكة العربية السعودية 2030،[أطروحة ماجستير-جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية]، كلية العلوم الاستراتيجية، قسم الدراسات الاستراتيجية، تخصص دراسات إستراتيجية، الرياض.

مكاوي، مصطفى. (2014). الاستثمار السياحي في مصر والدول العربية الأهمية والتحديات ورؤية التطوير، دراسات إستراتيجية، أبوظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، العدد:193. ص 13.

مؤسسة النقد العربي السعودي. (2020). التقرير السنوي السادس والخمسون 1441-2020، المملكة العربية السعودية. Annual_Report_56th-AR.pdf

موقع الهيئة العامة للإحصاء. (2023). الهيئة العامة للإحصاء: الاقتصاد السعودي يتجاوز تقديرات المنظمات الدولية ويحقق أعلى نمو بين دول G20 بنسبة 8.7% خلال عام 2022، استرجعت بتاريخ28-8-2023، https://www.stats.gov.sa/ar/news/457

موقع الهيئة العامة للإحصاء. (2021). الكتاب الإحصائي السنوي لعام 2019، (معلومات عامة عن المملكة العربية السعودية)، العدد (55)، استرجعت بتاريخ 8-8-2022 https://www.stats.gov.sa/ar/page/259

موقع صندوق التنمية الوطني. (2024). استرجع بتاريخ 1 ديسمبر 2024. /https://ndf.gov.sa/ar/tourism-investment

موقع شركة البحر الأحمر الدولية. (2023). الحوكمة، استرجعت بتاريخ 13-1-2023، https://www.redseaglobal.com/ar/responsible-development/governance

موقع وزارة المالية. (2023). الاستراتيجية السابقة (خطط التنمية الخمسية– أعداد متفرقة)، استرجعت بتاريخ 1-1-2023، https://www.mof.gov.sa/about/Pages/previous_strategy.aspx

نوال، هاني. (2013). تنافسية القطاع السياحي في الدول العربية، مجلة الباحث، العدد 13، ص 73-82.

هيئة المساحة الجيولوجية. (2017). المملكة العربية السعودية حقائق وأرقام، الطبعة الثانية، المملكة العربية السعودية.

الهيئة العامة للإحصاء. (2020). منهجية إحصاءات المنشآت السياحية لعام 2020، الهيئة العامة للإحصاء.

الهيئة العامة للسياحة والآثار. (2009). الاستثمار السياحي بالمملكة العربية السعودية، الهيئة العامة للسياحة والآثار، السعودية.

الهيئة العامة للسياحة والتراث الوطني. (2015). تقرير الإحصاءات السياحية لعام 2015، الهيئة العامة للسياحة والتراث الوطني.

وزارة السياحة [@Saudi_MT]. (2021،أكتوبر23). *أطلقت المملكة العربية السعودية # المركز العالمي للسياحة المستدامة*، تغريدة في تويتر، استرجعت بتاريخ 21 يناير 2023، https://twitter.com/Saudi_MT/status/1451936746007109638

وزارة السياحة [@Saudi_MT]. (2023، يناير 23). *تحت شعار الجودة أولاً سمو نائب وزير السياحة*، تغريدة في تويتر، استرجعت بتاريخ 21 يناير 2023 https://x.com/Saudi_MT/status/1617205583358066705

وزارة السياحة. (2021). الاحصاءات السياحية التقرير السنوي2021، المملكة العربية السعودية.

وزارة السياحة. (2022). الإحصاءات السياحية في المملكة العربية السعودية التقرير الاحصائي السنوي 2022، المملكة العربية السعودية.

وزارة السياحة. (2023). الإحصاءات السياحية في المملكة العربية السعودية التقرير الإحصائي السنوي 2023، وكالة البيانات ودعم القرار، المملكة العربية السعودية.

وزارة الاستثمار. (2022). مستجدات الاستثمار الربع الثاني 2022، وزارة الاستثمار، السعودية.

وزارة المالية. (2022، أغسطس). الرقابة المالية تحول الرقابة المالية، العدد 7.

وليد، عابي.، صالح، سراي.، (2020)، أداء بيئة الأعمال في الجزائر ودوره في تنشيط الاستثمار السياحي– دراسة تحليلية، *مجلة العلوم الاقتصادية والتيسير والعلوم التجارية*، المجلد 13، العدد 01، ص 710-726.

وكالة الأنباء السعودية (واس). (2022). انتخاب المملكة لرئاسة المجلس التنفيذي لـ "منظمة السياحة العالمية"، استرجعت بتاريخ 1 سبتمبر 2024، https://www.spa.gov.sa/2404118

وكالة الأنباء السعودية (واس). (2023). اقتصادي / وزير السياحة: المملكة تستثمر أكثر من 800 مليار دولار في قطاع السياحة، استرجعت بتاريخ 1 ديسمبر2024، اقتصادي / وزير السياحة: المملكة تستثمر أكثر من 800 مليار دولار في قطاع السياحة

‘Abd al-Ḥamīd, Rāniyā. (2021). al-istithmārāt al-siyāḥīyah wmsāhmthā fī al-dakhl al-Qawmī li-Miṣr, Majallat Kullīyat al-siyāsah wa-al-iqtiṣād, al-‘adad al-ḥādī ‘ashar, ywlyw2021.

Al-‘Arabī, Fāṭimah bint Idrīs. (b t). al-jawdah wa-al-ḥawkamah, ‘arḍ bwrbwynt muqaddam ilá Wizārat al-Ta‘līm, al-Idārah al-‘Āmmah lil-ta‘līm bi-Minṭaqat Jāzān, Maktab Ta‘līm Fursān.

Al-Bunyān, Sāmī. (2022 ,Aghusṭus 9), alāstdāmh al-siyāḥīyah, maqāl manshūr ‘alá Mawqi‘ lynkd an, astrj‘ bi-tārīkh 21ynāyr 2023,

Al-Dabbāgh, Ismā‘īl., wshbr, Ilhām. (2015). madkhal mutakāmil fī al-istithmār al-siyāḥī wa-al-tamwīl, al-Ṭab‘ah al-ūlá, Dār Ithrā’ lil-Nashr wa-al-Tawzī‘, ‘Ammān : al-Urdun.

Al-Da‘īs, Khālid. (2008). Idārat al-jawdah wa-atharuhā ‘alá mustawá adā’ al-mu’assasāt al-siyāḥīyah, Waraqah ‘amal muqaddimah ilá al-Multaqá al-Yamanī li-Jawdat khidmāt al-Siyāḥah Ṣan‘ā’ 19-20 Yūliyū 2008, al-Ma‘had al-Waṭanī llfndqh wa-al-Siyāḥah, al-Yaman.

Al-Dīn, Ashraf Jamāl. (2023, Uktūbir 20), Thaqāfat al-Ḥawkamah, maqāl manshūr, al-‘adad al-tāsi‘, Majallat Āfāq idārīyah, Miṣr.

Al-Ghānim, ‘Abd Allāh. (2021). al-Ḥawkamah, mafhūmuhā wa-ahdāfuhā, maqāl fī Mawqi‘ Wizārat al-iqtiṣād wa-al-takhṭīṭ, astrj‘t bi-tārīkh 13-1-2023.

Al-Ghurfah al-Tijārīyah al-Ṣinā‘īyah bi-al-Riyāḍ. (2003). al-istithmār fī al-Mamlakah al-‘Arabīyah al-wāqi‘ wa-al-taḥaddiyāt, Muntadá al-Riyāḍ al-iqtiṣādī al-Awwal, al-Riyāḍ, al-Mamlakah al-‘Arabīyah al-Sa‘ūdīyah.

Al-Hay’ah al-‘Āmmah lil-Iḥṣā’. (2020). manhajīyah Iḥṣā’āt al-munsha’āt al-siyāḥīyah li-‘ām 2020, al-Hay’ah al-‘Āmmah lil-Iḥṣā’.

Al-Hay’ah al-‘Āmmah lil-Siyāḥah wa-al-āthār. (2009). al-istithmār al-siyāḥī bi-al-Mamlakah al-‘Arabīyah al-Sa‘ūdīyah, al-Hay’ah al-‘Āmmah lil-Siyāḥah wa-al-āthār, al-Sa‘ūdīyah.

Al-Hay’ah al-‘Āmmah lil-Siyāḥah wa-al-Turāth al-Waṭanī. (2015). taqrīr al-Iḥṣā’āt al-siyāḥīyah li-‘ām 2015, al-Hay’ah al-‘Āmmah lil-Siyāḥah wa-al-Turāth al-Waṭanī.

Al-Jazīrah kābytāl. (2015, Yanāyir). taqrīr Qiṭā‘ al-Ḍiyāfah fī al-Mamlakah al-‘Arabīyah al-Sa‘ūdīyah, al-Jazīrah lil-aswāq al-mālīyah.

Al-Muṭayrī, Khālid. (2018). Dawr al-istithmār al-ḥukūmī fī tad‘īm ru’yah al-Mamlakah al-‘Arabīyah al-Sa‘ūdīyah 2030, [uṭrūḥat mājstyr-jām‘h Nāyif al-‘Arabīyah lil-‘Ulūm al-Amnīyah], Kullīyat al-‘Ulūm al-Istirātījīyah, Qism al-Dirāsāt al-Istirātījīyah, takhaṣṣuṣ Dirāsāt istirātījīyah, al-Riyāḍ.

Al-‘Ānī, Ra‘d Majīd. (2008). al-istithmār wa-al-Taswīq al-siyāḥī, al-Ṭab‘ah al-ūlá, Kunūz al-Ma‘rifah al-‘Ilmīyah lil-Nashr wa-al-Tawzī‘, al-Urdun : ‘Ammān.

Alqnyh, Rīm ‘Abd Allāh. (2021). Mu‘awwiqāt al-istithmār al-maḥallī wa-al-ajnabī fī al-Mamlakah al-‘Arabīyah al-Sa‘ūdīyah, Majallat al-‘Ulūm al-iqtiṣādīyah wa-al-idārīyah wa-al-qānūnīyah, al-mujallad al-khāmis, al-‘adad 24, Dīsimbir 2021, Ṣ 77-103.

Al-Umam al-Muttaḥidah. (2024). Wazīr al-Siyāḥah al-Sa‘ūdī : al-qiṭā‘ al-siyāḥī fī al-Mamlakah ynmw bnsbt55 %, astrj‘t btārykh1dysmbr, 2024, ،

Al-Zahrānī, ʻAbd al-Nāṣir., wqsymh, Kabāshī. (2008). al-istithmār al-siyāḥī fī Muḥāfaẓat al-ʻUlā, baḥth muqaddimah ilá al-Hayʼah al-ʻĀmmah lil-Siyāḥah wa-al-āthār, Markaz al-maʻlūmāt wa-al-Abḥāth al-siyāḥīyah (Mās), 1431h.

Ḥayzīyah, hny., wa-Muḥammad, Zaydān. (2020). Āfāq al-istithmār al-siyāḥī fī al-Jazāʼir istināḍan ilá al-mukhaṭṭaṭ al-tawjīhī lil-Tahyiʼah al-siyāḥīyah (2030), Majallat al-Bashāʼir al-iqtiṣādīyah, al-mujallad al-sādis, al-ʻadad al-Awwal. Ṣ 541-560.

Barnāmaj al-taḥawwul al-Waṭanī. (2018). al-khiṭṭah al-tanfīdhīyah li-Barnāmaj al-taḥawwul al-Waṭanī 2018-2020, ruʼyah al-Mamlakah al-ʻArabīyah al-Saʻūdīyah 2030.

Barnāmaj al-taḥawwul al-Waṭanī. (2019). masīrat al-taḥawwul li-mustaqbal wāʻid abraz Injāzāt Barnāmaj al-taḥawwul al-Waṭanī 2019, ruʼyah al-Mamlakah 2030.

Ṣbābjh, Ṣabāḥ. (2015). siyāḥah al-Aʻmāl fī al-Mamlakah al-ʻArabīyah al-Saʻūdīyah, Rasāʼil jughrāfīyah, Majallat al-Jamʻīyah al-jughrāfīyah al-Kuwaytīyah, al-Kuwayt.

Ḥbārk, Samīr. (2020). istithmārāt Ṣanādīq al-tharwah al-siyādīyah wa-idāratihā : dirāsah Ṣundūq al-istithmārāt al-ʻĀmmah al-Saʻūdī, mujallad Idārat al-Aʻmāl wa-al-Dirāsāt al-iqtiṣādīyah, al-mujallad alsds. al-ʻadad al-Awwal, Jāmiʻat Zayyān ʻĀshūr bāljflh, al-Jazāʼir, Ṣ Ṣ 539-561.

Bwālfwl, Harūn., mstwy, ʻĀdil. (2018). taḥlīl wāqiʻ al-istithmār al-siyāḥī fī al-Jazāʼir wālyāt Tafʻīlih ruʼyah taḥlīlīyah khilāl al-fatrah 1995-2015, Majallat Iqtiṣādīyāt al-Aʻmāl wa-al-tijārah, al-ʻadad al-sādis Sibtambir 2018, Ṣ Ṣ 71-86.

Bwshāshyh, Nādiyah., Munīr, Nūrī. (2017). Jawdah al-khidmah al-siyāḥīyah wa-atharuhā ʻalá taʻzīz Walāʼ al-Sāʼiḥ maʻa dirāsah maydānīyah li-kayfīyat taqdīm al-khidmah al-siyāḥīyah minṭaqat alshlf, Majallat al-Akādīmīyah lil-Dirāsāt al-ijtimāʻīyah wa-al-insānīyah, Qism al-ʻUlūm al-iqtiṣādīyah wa-al-qānūnīyah al-ʻadad 18, Jūn 2017, Ṣ 70 – 82, al-Jazāʼir.

Ghurfat Abū Ẓaby. (2009, Uktūbir). "Asāsīyāt al-Ḥawkamah muṣṭalaḥāt wa-mafāhīm". Silsilat al-Nasharāt altthqyfyh li-Markaz Abū Ẓaby llḥwkmh. mtḥṣl ʻalayhi : Tārīkh ziyārat al-mawqiʻ : 13-1-2023.

Ghurfat al-Riyāḍ. (2022). Athar Taṭawwur al-nātij al-maḥallī al-ijmālī bi-al-Mamlakah ʻalá tanwīʻ al-Qāʻidah al-iqtiṣādīyah (taṭalluʻāt ruʼyah al-Mamlakah 2030), Markaz al-Buḥūth wa-al-Maʻlūmāt

Hayʼat al-Misāḥah al-jiyūlūjīyah. (2017). al-Mamlakah al-ʻArabīyah al-Saʻūdīyah ḥaqāʼiq wa-arqām, al-Ṭabʻah al-thāniyah, al-Mamlakah al-ʻArabīyah al-Saʻūdīyah.

https : / / ndf. gov. sa / ar / tourism-investment /

Ibrāhīm, Wafāʼ. (2018). Ḥawkamat al-istithmār al-siyāḥī wa-dawruhu fī taḥqīq al-tanmiyah al-Maḥallīyah : alʼmārāt al-ʻArabīyah al-Muttaḥidah unmūdhajan, Majallat al-nāqid lil-Dirāsāt al-siyāsīyah, al-ʻadad al-Thānī, Abrīl 2018m, Baskarah : al-Jazāʼir.

Ismāʻīl, Muḥammad., wa-Qāsim, Jamāl. (2020). Athar Qiṭāʻ al-Siyāḥah ʻalá al-numūw al-iqtiṣādī fī al-Duwal al-ʻArabīyah, Ṣundūq al-naqd al-ʻArabī.

Khiḍr, Yāsir., Muḥammad, ʻAbbās. (2019). Kharīṭat al-tanmiyah al-siyāḥīyah al-mustahdafah fī Miṣr wafqan lil-ruʼyah al-Miṣrīyah 2020-2030, Ḥawlīyat Kullīyat al-Ādāb, Jāmiʻat banáً Suwayf, ʻadad khāṣṣ 2019, Ṣ Ṣ 1-85.

Ṣāliḥ, azād Shukūr. (2013). qawānīn Tashjīʻ al-istithmār wa-taṭbīqātuhā fī majāl al-istithmār al-siyāḥī dirāsah taḥlīlīyah muqāranah, Dār Shatāt lil-Nashr wa-al-Barmajīyāt, mṣr-al-Imārāt.

Āl Ibrāhīm, Bāsim., al-Shaykh, Saʻīd., Ṭāhir. Nāhid., (2005). taṭwīr al-ʻalāqah bayna al-qiṭāʻ al-ḥukūmī wa-al-qiṭāʻ al-khāṣṣ fī al-Mamlakah al-ʻArabīyah al-Saʻūdīyah, Muntadá al-Riyāḍ al-iqtiṣādī, al-dawrah al-thāniyah.

Makkāwī, Muṣṭafá. (2014). al-istithmār al-siyāḥī fī Miṣr wa-al-duwal al-‘Arabīyah al-ahammīyah wa-al-taḥaddiyāt wa-ru’yah al-taṭwīr, Dirāsāt istirātījīyah, abwẓby : Markaz al-Imārāt lil-Dirāsāt wa-al-Buḥūth al-Istirātījīyah, al-‘adad : 193. Ṣ 13.

Markaz al-ma‘lūmāt wa-al-Abḥāth al-siyāḥīyah (Mās). (2011). Iḥṣā’āt al-mu’assasāt alsyāḥyt2011, al-Hay’ah al-‘Āmmah lil-Siyāḥah wa-al-āthār.

Mashārī‘ al-Sa‘ūdīyah., Ghurfat al-Riyāḍ., mshyd. (2019, Nūfimbir). al-furaṣ al-istithmārīyah al-wā‘idah fī Qiṭā‘ al-Siyāḥah bi-madīnat al-Riyāḍ.

Mashārī‘ al-Sa‘ūdīyah. [@ SaudiProjec]. (2022, dysmbr8). # Abhā tstqṭb Istithmār bqymh 950 Malyūn Riyāl,

Mawqi‘ al-Hay’ah al-‘Āmmah lil-Iḥṣā’. (2023). al-Hay’ah al-‘Āmmah lil-Iḥṣā’ : al-iqtiṣād al-Sa‘ūdī ytjāwz Taqdīrāt al-munaẓẓamāt al-Dawlīyah wyḥqq a‘lá numūw bayna duwal G20 bnsbh 8. 7 % khilāl ‘ām 2022, astrj‘t btārykh28-8-2023,

Mawqi‘ al-Hay’ah al-‘Āmmah lil-Iḥṣā’. (2021). al-Kitāb al-iḥṣā’ī al-Sanawī li-‘ām 2019, (ma‘lūmāt ‘āmmah ‘an al-Mamlakah al-‘Arabīyah al-Sa‘ūdīyah), al-‘adad (55), astrj‘t bi-tārīkh 8-8-2022,

Mawqi‘ Ṣundūq al-tanmiyah al-Waṭanī. (2024). astrj‘ bi-tārīkh 1 Dīsimbir 2024.

Mawqi‘ Wizārat al-mālīyah. (2023). al-Istirātījīyah al-sābiqah (khiṭaṭ al-tanmiyah alkhmsyt-i‘dād mutafarriqah), astrj‘t bi-tārīkh 1-1-2023,

Mu’assasat al-naqd al-‘Arabī al-Sa‘ūdī. (2020). al-taqrīr al-Sanawī al-sādis wa-al-khamsūn 1441-2020, al-Mamlakah al-‘Arabīyah al-Sa‘ūdīyah.

Nawāl, Hānī. (2013). tanāfusīyat al-qiṭā‘ al-siyāḥī fī al-Duwal al-‘Arabīyah, Majallat al-bāḥith, al-‘adad 13, Ṣ 73-82.

Qiṭā‘ al-Shu’ūn al-iqtiṣādīyah., wa-Markaz al-Dirāsāt wa-al-Buḥūth., wghrfh al-Sharqīyah. (2011). al-istithmār al-siyāḥī fī al-Minṭaqah al-Sharqīyah "al-furaṣ wa-al-taḥaddiyāt", Ghurfat al-Sharqīyah Markaz al-Dirāsāt wa-al-Buḥūth.

Ru’yah al-Mamlakah 2020. (2021, Ibrīl 25). Injāzāt ru’yah al-Mamlakah 2030 (2016-2020), ru’yah al-Mamlakah al-‘Arabīyah al-Sa‘ūdīyah 2030

Sālim, Maḥmūd. (2015). furaṣ al-istithmār al-siyāḥī fī Miṣr : al-imkānāt wa-al-quyūd, Majallat Kullīyat al-Siyāḥah wa-al-Fanādiq, Jāmi‘at al-Fayyūm, al-mujallad al-tāsi‘, al-‘adad (2/1) Sibtambir, Ṣ ṣ74-102.

Ṣundūq al-istithmārāt al-‘Āmmah. (2021). Barnāmaj Ṣundūq al-istithmārāt al-‘Āmmah 2021-2025, ru’yah al-Mamlakah 2030.

Ṣundūq al-naqd al-‘Arabī. (2008). al-taqrīr al-iqtiṣādī al-‘Arabī al-muwaḥḥad 2008, al-Ta‘āwun al-‘Arabī fī Qiṭā‘ al-Siyāḥah, al-faṣl al-Thānī ‘ashar, Abū Ẓaby : Sibtambir 2008.

UNWTO& FDI Intelligence, (2022), TOURISM GREENFIELD INVESTMENT REPORT 2022,

UNWTO& FDI intelligence,(2022),Tourism Investment 2022:Global greenfield investment trends in tourism,

UNWTO, (2023), UNWTO World Tourism Barometer and Statistical Annex, May 2023, Volume 21 • Issue 2 • May 2023.

Wakālat al-Anbā’ al-Sa‘ūdīyah (wās). (2022). intikhāb al-Mamlakah li-ri’āsat al-Majlis al-Tanfīdhī li "Munaẓẓamat al-Siyāḥah al-‘Ālamīyah", astrj‘t bi-tārīkh 1sbtmbr 2024,

Wakālat al-anbiyā’ al-Sa‘ūdīyah (wās). (2023). iqtiṣādī / Wazīr al-Siyāḥah : al-Mamlakah tastathmir akthar min 800 milyār dūlār fī Qiṭā‘ al-Siyāḥah, astrj‘t bi-tārīkh 1dysmbr2024, iqtiṣādī / Wazīr al-Siyāḥah : al-Mamlakah tastathmir akthar min 800 milyār dūlār fī Qiṭā‘ al-Siyāḥah

Walīd, ʻĀbī., Ṣāliḥ, Sarāy., (2020), adāʾ bīʾat al-Aʻmāl fī al-Jazāʾir wa-dawruhu fī tanshīṭ al-istithmār alsyāḥy-dirāsah taḥlīlīyah, Majallat al-ʻUlūm al-iqtiṣādīyah wa-al-taysīr wa-al-ʻUlūm al-Tijārīyah, al-mujallad 13, al-ʻadad 01, Ṣ 710-726.

Wizārat al-istithmār. (2022). mustajaddāt al-istithmār al-rubʻ al-Thānī 2022, Wizārat al-istithmār, al-Saʻūdīyah.

Wizārat al-mālīyah. (2022, Aghusṭus). al-Raqābah al-mālīyah taḥawwul al-Raqābah al-mālīyah, al-ʻadad 7.

Wizārat al-Siyāḥah. (2021). al-Iḥṣāʾāt al-siyāḥīyah al-taqrīr alsnwy2021, al-Mamlakah al-ʻArabīyah al-Saʻūdīyah.

Wizārat al-Siyāḥah. (2023). al-Iḥṣāʾāt al-siyāḥīyah fī al-Mamlakah al-ʻArabīyah al-Saʻūdīyah al-taqrīr al-iḥṣāʾī al-Sanawī 2023, Wakālat al-bayānāt wa-Daʻm al-qarār, al-Mamlakah al-ʻArabīyah al-Saʻūdīyah.

Wizārat al-Siyāḥah. (2022). al-Iḥṣāʾāt al-siyāḥīyah fī al-Mamlakah al-ʻArabīyah al-Saʻūdīyah al-taqrīr alāḥṣāʾy al-Sanawī 2022, al-Mamlakah al-ʻArabīyah al-Saʻūdīyah.

Wizārat al-Siyāḥah.[@ Saudi _ MT]. (2021, aktwbr23). aṭlqt al-Mamlakah al-ʻArabīyah al-Saʻūdīyah # al-Markaz al-ʻĀlamī lil-Siyāḥah al-mustadāmah, taghrīdah fī tūwītar, astrjʻt bi-tārīkh 21 Yanāyir 2023,

Wizārat al-Siyāḥah. [@Saudi _ MT]. (2023, ynāyr23). taḥta shiʻār al-jawdah awlāa Samū nāʾib Wazīr al-Siyāḥah, taghrīdah fī tūwītar, astrjʻt bi-tārīkh 21 Yanāyir 2023.

معلومات عن الباحث

أ. **مشاعل الحارثي**، طالبة دكتوراه في الجغرافيا البشرية، في قسم الجغرافيا، بكلية العلوم الإنسانية والاجتماعية في جامعة الملك سعود، السعودية. حاصل على درجة الماجستير في الجغرافيا من جامعة الإمام عبدالرحمن بن فيصل عام 2018 .تدور اهتماماتها البحثية حول الجغرافيا الاقتصادية، السياحية، ونظم المعلومات الجغرافية GIS.

Biographical Statement

Mashael Alarthi is a PhD student of Human Geography in the Department of Geography, College of Humanities and Social Sciences, king Saud University (KSA). received his master's degree in Geography (2018) from Imam Abdulrahman bin Faisal University. Her research interests include economic geography, Tourism, and GIS.

Email: sho-k-d@hotmail.com

معلومات عن الباحث

د. **لميعة عبد العزيز الجاسر**، أستاذ مشارك في (جغرافية السياحة والترويح) في (قسم الجغرافيا) (بكلية العلوم الإنسانية والاجتماعية) في جامعة الملك سعود (المملكة العربية السعودية). حاصل على درجة الدكتوراة في الجغرافيا السياحية من جامعة الملك سعود عام 1421هـ، تدور اهتماماتها البحثية حول الجغرافيا الاقتصادية، السياحية، ونظم المعلومات الجغرافية GIS.

Biographical Statement

Dr. Lameaah Aljasser is an Assistant Professor of Tourist Geography in the Department of Geography, College of Humanities and Social Sciences, king Saud University (KSA). Dr. Lameeah received his PhD degree in Tourist Geography (2000) from king Saud University. Her research interests include Human and economic geography, Tourism geography, and GIS.

Email: lameah@Ksu.edu.sa